كولبنكيان ودبلوماسية النفط

م. م. علي معجل خلف الشعيبي
قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة الأنبار

المقدمة:

الحمد لله ما ذكره الأبرار، والصلاة والسلام على المصطفى المختار،وآله وصحبه الأطهار... أما بعد .

يُعد اسم كولبنكيان ذو أهمية كبيرة في تاريخ العراق النفطي ، لمرافقته اغلب الأنشطة التي زحفت نحو نفط العراق في المدة الواقعة بين أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ، وقد دارت تساؤلات عدة عن هذه الشخصية وإمكانياتها ، وعلاقاتها ونشاطاتها، وكيف استطاعت الوصول إلى هذه المكانة اعتماداً على علاقاتها مع الشركات النفطية الأجنبية في المنطقة وعلاقاتها بدوائر السياسة والحكم فيها ،لذا ستكون هذه الشخصية محور بحثنا هذا ، سائلين الله التوفيق والسداد في الراى .

المبحث الأول / نشاط كولبنكيان بين عامي (١٨٩٠-١٩١٤) .

ولد كالوست سركيس كولبنكيان [Calouste Sarkis GulbKian] ،(١) في اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار عام ١٨٦٩ . في منطقة سكوتاري القريبة من مدينة اسطنبول ، وهو من اصل ارمني استقر في مدينة تالاس (وهي منطقة قيصرية في الأناضول) بعد تعيين والده والياً على مدينة طرابزون من لدن السلطان العثماني. (٢)

اشتهرت أسرته بعمل عاد عليها بالثروة الكبيرة ألا وهو المتاجرة بالنفط الروسي (من حقول باكو) في الأسواق العثمانية ، ليصبح والده سركيس وعمه سيروب من أثرى التجار. (٣)

اهتمت أسرة كالوست سركيس كولبنكيان بتعليمه كثيراً وأدخلته أكثر المراكز العلمية تطوراً ، فدرس المرحلة الثانوية في مدرسة أمريكية حديثة هي (روبرت) في روميلي حصار ، فعند بلوغه سن الرابعة عشر من عمره في عام ١٨٨٣ سافر كالوست إلى مدينة مرسيليا في فرنسا ليتقن تعلم اللغة الفرنسية ، وفي العام التالي(١٨٨٤) دخل الحياة الجامعية في لندن وبالتحديد في كلية الملك (King's college)، وبعد سنوات الكلية الأربع حصل كالوست على شهادة البكالوريوس في الهندسة مع مرتبة الشرف الأولى عن رسالته الموسومة (التعدين والبترول) ، وفي نفس سنة التخرج عاد من لندن إلى اسطنبول ، ليبحر بعد عام من ذلك (١٨٨٨) إلى مدينة باكو ليحقق رغبة أبيه الداعية إلى زيادة خبرته العلمية من خلال تجاربه العملية والتعرف عن كثب للأصدقاء والعملاء العاملين هناك ولتوطيد أواصر العلاقات التجارية. (٤)

إن تشجيع عائلته للخوض في نفس المجال ، والتخصص في دراسة لها علاقة كبيرة بالنفط واطلاعه المباشر على ميادين النفط وأسواقه ورحلته إلى باكو جعلت كولبنكيان * من أوائل المدركين والمهتمين في إمكانية استغلال النفط في الدولة العثمانية ، وبعد أن قضى قرب أصدقاء عائلته وفي عمله في باكو مدة عامين عاد كولبنكيان في منتصف عام ١٨٩٠ إلى اسطنبول ، ليضع في الاهتمام بالشؤون النفطية العثمانية من جهده وعمله ووقته الكثير وليترجم على

ارض الواقع دراسته الناجحة ، فقد نشرت له مجلة العَالميْن الفرنسية (mondes Revue de . Deaux) سلسلة من المقالات حملت عنوان(جزيرة ابشيرون والنفط الروسي) وفي العام التالي نشر كولبنكيان في باريس كتاباً فنياً عن النفط جاء بعنوان (ما وراء القفقاس و جزيرة ابشيرون) ، اذ حمل الكتاب مذكرات وذكريات حافلة لمؤلفه في شبه جزيرة ابشيرون ، وانطوى على الكثير من المعلومات والحقائق عن حقول النفط في مدينة باكو ، فقد لفتت سلسلة المقالات تلك وما احتواه كتابه اهتمام رؤساء الدوائر الحكومية العثمانية ، لتناط إليه مهمة مراجعة وتحليل كافة الوثائق المتعلقة بنفط العراق الذي كان خاضعاً للإدارة العثمانية وما تحتويه من ثروة نفطية . (٥)

لم يكن ذلك وحده عمل كولبنكيان ففي ذات الوقت وعند سفره إلى لندن أصبح يمثل كافة منتجي النفط في روسيا ويدير أعمالهم وينظم تجارتهم ،(٦) كل ذلك كان يحدث ويقوم به كولبنكيان وهو في مرحلة الشباب ولا يتجاوز الثانية والعشرون ربيعاً وليخطف بإعماله وآرائه السديدة أنظار أصحاب القرار العثماني وليتبؤ مركزاً مالياً واجتماعياً مرموقاً في اسطنبول ،(٧) وبرغبة الوالد المتمكن مادياً في مساعدة ولده في الاستقرار والاعتماد على نفسه بالأعمال التجارية قدم له هدية مادية كبيرة بلغت ثلاثين ألف باون إسترليني ،(٨) كانت النواة الحقيقية لبداية مشاريعه الاستثمارية ، وفي محاولة منه للاستقرار دخل كولبنكيان عش الزوجية في عام ١٨٩٢ ليعلن زواجه من فتاة ارمنية سبق لها أن ورثت أموالاً كثيرة عن عائلتها ليتركا بعد ذلك الدولة العثمانية وينتقلان للعيش في لندن ولمدة أربعة أعوام في بيتهِ الكائن في منطقة حدائق هايد بارك ، لتجعله مدة إقامته تلك بعيداً عن أمور وشؤون النفط في العراق وبصورة وقتية .(٩)

كان نفط العراق هدف سماسرة النفط الوحيد وسبب تزلفهم للباب العالي في اسطنبول ، يؤيدهم ويساندهم في ذلك سفراء دولهم كلاً حسب جنسيته وقد حفزتهم في ذلك العديد من البعثات الألمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر للتنقيب عن النفط في الدولة العثمانية عامة والأراضي العراقية خاصة ، ولم تكن الزيارة الأولى للقيصر الألماني وليم الثاني (١٨٨٨–١٩١٨) في الرابع من تشرين الثاني عام ١٨٨٩ إلى اسطنبول ، إلا لتشجيع الاستثمارات الألمانية في الدولة العثمانية. (١٠)

ورغبة منه في حفظ نفط العراق من استغلال الامبريالية الأوربية أولاً ، وليجعله حكراً وملكاً شخصياً له ثانياً ، اصدر السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩) مرسوماً(فرماناً) سلطانياً في السادس من نيسان عام ١٨٩٠،(١١) نقل بموجبه مساحات واسعة من ولاية الموصل ومناطق أخرى يحتمل فيها وجود النفط بكميات كبيرة إلى خزينته الخاصة. (١٢)

لم تكن سنة صدور الفرمان وحدها معقد خلاف بين المؤرخين النفطيين ، بل زادتهم أسباب صدوره تعمقاً في اختلاف وجهات النظر والوصول الى الحقيقة التاريخية ، ولعل اثر كولبنكيان في صدور ذلك الفرمان النفطي كان الأبرز من بينها ، فراح بعض المؤرخين يجعل من تقرير كولبنكيان السبب الرئيس والمباشر في صدور الفرمان ولهم في ذلك حجة مفادها ان كولبنكيان وضع تقريراً سرياً عن الاحتمالات الكبيرة والمؤكدة لوجود النفط في مناطق تركيا الأسيوية وولاية الموصل هو الذي حمل السلطان على تحويل جميع منابع النفط في الدولة العثمانية إلى خزانته الخاصة .(١٣)

يقول حكمت سامي سليمان أن تقرير كولبنكيان السري الذي رفع عام (١٨٨٩) بصورة مباشرة إلى السلطان كان ذا أهمية بالغة ومغرية جداً ، إذ قدم فيه بحثاً فنياً لفتت إليه الأنظار عن أماكن لحقول نفطية هائلة وإمكانية استغلالها وتطويرها وان كولبنكيان دعا في تقريره السلطان عبد الحميد الثاني إلى الاستعانة برؤوس أموال أجنبية كبيرة من أجل عملية استثمار تلك الحقول التي وصفها بأنها ستربح أموالا طائلة ، (١٤) ويذكر المؤرخ الأمريكي هارفي اوكونور في سرده لأحداث عام ١٨٩١ ، أن كولبنكيان كان في اسطنبول يوزع كتاباً عن تجاربه في الميدان النفطي استأثر اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني. (١٥)

من الملاحظ على تقرير كولبنكيان انه حمل معلومات كبيرة مبنية على أسس فنية حديثة ومتطورة لم تكن معروفة في ذلك الوقت ومع الاعتزاز والتقدير بآراء وأطروحات الأساتذة الباحثين والمؤرخين ، فان الباحث مع الرأي القائل (إن كولبنكيان لم يرفع تقريراً سرياً إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عام ١٨٩٠ عن إمكانية العراق النفطية) ، لا استخفاف بقدرات كولبنكيان العلمية أو الذهنية أو انه كان يمر في مرحلة شباب ومراهقة ، (١٦) وإنما لم نجد من الوثائق والأدلة التاريخية الخاصة بحوادث عام ١٨٩٠ ما يؤكد ذلك ، أضف إلى ما سبق انشغاله الكبير في تلك السنة بإعداد كتابه الفني عن النفط الذي صدر عام ١٨٩١ ، والذي حمل اهتمامه بالنفط الروسي ونال إعجاب السلطان العثماني ، وأخيرا بقي أن نذكر أن كولبنكيان لم يطلع على الوثائق والحقائق الخاصة بنفط العراق وبشكل كبير إلا في عام ١٨٩١ بعد تكليفه من الحكومة العثمانية بذلك .

ينطوي كولبنكيان على أهمية كبيرة في تاريخ العراق النفطي لرفقته اغلب الأنشطة التي زحفت نحو النفط العراقي ولم يكن يجهل شيئاً عن شؤون النفط عامة وشؤون إنتاج النفط في روسيا والوضع القائم آنذاك في العراق بشكل خاص ، فالصلة الوثيقة بين كولبنكيان وبين وزراء الحكومة العثمانية وبالأخص مع وزيري الخاصة والمناجم ،(١٧) وصلته بممثل عائلة روتشيلد ، (١٨) في شؤون النفط (فردريك لين) ، (١٩) والذي كانت له علاقة قوية مع هنري ديتردنغ (العملاق النفطي الهولندي) ،(٢٠) تلك العلاقات والصداقات أفادت كولبنكيان كثيراً وجعلته واثق الخطوة في مشواره النفطي ، ليكسب ويكسبهم مصالح عديدة وكبيرة واخذ الثالوث * ((كولبنكيان و ديتردنغ ولين)) يشكل مثلثاً نفطياً متماسك الأضلاع ، وخلال المدة التي قضاها في لندن (١٨٩٢-١٨٩٦) ولمدة قصيرة بعدها لم نجد ما يؤكد اهتمام كولبنكيان بشؤون النفط في العراق ، ولعل ذلك يعود إلى تركيزه على توطيد أواصر صداقته مع طرفي الثالوث ولانشغاله بحياته الزوجية ، ولم يلمع نجمه في سماء نفط العراق حتى السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وبالتحديد في شهر كانون الأول عندما وجه السلطان العثماني عبد الحميد إليه دعوة اللقاء وبعد مباحثات بينهم حول نفط العراق طلب منه السلطان أن يعد تقريراً موسعاً عن إمكانيات العراق النفطية ، ورغم تردده في بادئ الأمر عن خوض هذه الرحلة التي كان يراها محتملة المشاق والمخاطر في جزء وعر من القسم الشمالي من العراق ، فقد رحل كولبنكيان وسجل مشاهداته عن قرب تسنده في ذلك تجاربه الخاصة ومطالعته المسبقة في كتب الرحالة والمهندسين الأوربيين ، (٢١) ليقدم للسلطان تقريراً شاملاً وموسعاً كان له وقع شديد على قراراته التي عزم من خلالها تحويل ولا يتي الموصل وبغداد إلى ممتلكاته الخاصة ، ليصدر مرسوماً جديداً عام ١٨٩٩ ،(٢٢) له نفس مفعول المرسوم القديم الصادر عام ١٨٩٠ .

إن اختلاف المؤرخين في سنة إعداد التقرير او تأثيره على صدور المرسوم (الفرمان) السلطاني لايقلل من أهميته ، لأنهم ان اختلفوا في ذلك نجدهم مجتمعين ومتفقين على حقيقة واحدة مصدرها أن تقرير كولبنكيان المقدم للسلطان هو من اشهر الدراسات وأهمها في مجال النفط العراقي واحتمالات وجوده .

لنفوذه المالي والسياسي في البلاط الإيراني (الفارسي) حصل الجنرال كتابجي خان، (٢٣) على حقوق امتيازية عدة سافر بها إلى باريس يعرضها للبيع ، كان ذلك في الأشهر الأولى من القرن العشرين (عام ١٩٠٠) ، وأول من عرضت عليه تلك البضاعة كان الوسيط المحترف في شؤون النفط كولبنكيان بثمن قدره خمسة عشر ألف جنيه إسترليني لكن الرفض كان جواباً لعرض كتابجي ولرفض كولبنكيان أسباب منها :-

انشغاله التام بشؤون النفط في العراق .

لم يكن على دراية كافية بإمكانيات إيران النفطية .

عدم اخذ العرض المقدم إليه بجدية .

اقتناعه أن حقوق الامتياز المعروضة هي نوع من أنواع المقامرة .

عدم تشجيع ديتردنغ ولين له في هذا الامتياز .

وللتخفيف عن الغل الذي أصابه بعد رفض كولبنكيان، اتصل كتابجي باثنين من علماء الآثار الفرنسيين المهتمين بالفنون الإيرانية ليعرفاه على وليم نوكس دارسي،(٢٤) ليتقدم بالطلب ويحصل على الامتياز في ٢٨آيار عام ١٩٠١. (٢٥)

بعد حصول دارسي على الامتياز الشهير في إيران أصابت الحسرة والندامة كولبنكيان الذي اغفل عن اقتناص ذلك الامتياز ولا نقول في هذا الصدد أفضل مما قاله بنفسه عن إضاعته تلك الفرصة الثمينة (غير إننا جميعاً ظننا انه مشروع غير مضمون ، بل ومحفوف بالمخاطر، لدرجة إننا اعتبرناه صفقة جديرة بمقامر ولا تناسب على الإطلاق ثالوثنا) . (٢٦)

كان للامتياز الذي منحه السلطان عبد الحميد للألمان في الثامن من آذار ١٩٠٢ بمد خط سكة الحديد من برلين إلى بغداد ، (٢٧) ابعد الأثر في اندلاع منافسة شديدة بين شركات الاستثمار النفطي ، لان ذلك الامتياز كان قد ضمن للألمان فضلاً عن مد سكة الحديد ، حق التنقيب عن الثروات المحتملة لمسافة عشرين كيلو متراً على جانبي سكة الحديد ما يعني إمكانية استثمار الألمان للنفط في الأناضول والعراق ، وذلك ما دفع وليم دارسي لمحاولة الحصول على امتياز لاستخراج النفط في العراق بعد حصوله على امتياز استخراج النفط في إيران ، وعلى الرغم من دعم السفير البريطاني في الأستانة لموقف دارسي خشية تفرد ألمانيا بثروات العراق فان السلطان عبد الحميد كان شديد الريبة في السياسة البريطانية لذلك لم يمنح دارسي ما كان يصبو إليه . (٢٨)

فشلت مساعي بريطانيا في تعطيل الامتياز الألماني في وقت نجح فيه كولبنكيان من جانب أخر في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في المنطقة ، فبجهود كولبنكيان تم تشكيل لجنة تضم المنتجين النفطيين في شركتي : الهولندية الملكية وشل وذلك في السابع عشر من أيار ١٩٠٢ لتتحدا معاً وتؤسسان شركة تسويق نفطي باسم (شل للنقل وشركة النفط الهولندية الملكية) والتي تغير اسمها الى (الشركة الأسيوية للبترول) بفضل كولبنكيان بعد

إقناعه لروتشيلد في السابع والعشرين من حزيران عام١٩٠٢ بالانضمام إلى الشركة الأولى ، (٢٩) و لكولبنكيان في ذلك التقارب دوراً دفعه إليه رأي ومنفعة ، فهو يرى أن المنافسة القائمة بين شل والهولندية الملكية أدت إلى إضعافهما ولم يكن روتشيلد أفضل حالاً في منافسة المصدرين الروس فكان يفضل التقارب، ولم يكن يحدث كل هذا لولا مساندة وتشجيع ضلعيه (ديتردنغ ولين) (٣٠) له في توحيد مصالح المجموعة التي لا غنى لتحقيقها دون الاتفاق مع ا لمصالح الروسية ، لتكون تلك الأحداث اللبنة الأولى في أساس علاقة كولبنكيان بالمجموعة النفطية العالمية،(٣١) ورغم ذكائه الدبلوماسي في السياسة النفطية وحسن علاقته بالإطراف كافة، بيد ان كولبنكيان واجه صعوبات جمة حتى حقق ذلك النجاح الكبير الذي در على تلك الشركات أرباحا ضخمة ، ويقول ديتردنغ (ان اتفاقية عام ١٩٠٢ حققت مستويات في الأسعار لم تعرف قط من قبل في تجارة البترول الدولية)، (٣٢) وقد أصابت كولبنكيان عمولة من تلك الأرباح بلغت اثنين بالمائة لانجازه عملية بيع بعض اسهم شركة شل في (بيت كوهن لويب للأوراق والسندات المالية) في الولايات المتحدة الأمريكية، (٣٣) ليكون عام ١٩٠٢ حافلاً بالانجازات والأرباح في حياة كولبنكيان ومسيرته الطويلة ، وقد ساهم ذلك التقارب الكبير بين أقطاب النفط وتحقيق الأرباح الطائلة في عام ١٩٠٧ الى اندماج كبير ومباشر بين الشركتين باسم (مجموعة الهولندية الملكية رويال دتش/ شل) ، على ان تمتلك الهولندية الملكية ٦٠ بالمائة من رأسمال المجموعة المندمجة وشركة شل البريطانية ٤٠ بالمائة ، ولم يقل دور واثر كولبنكيان ولين في تحقيق هذا الاتفاق عما سبقه،(٣٤) ليؤكد حضوره الدائم والفعال في أروقة الساحة النفطية العالمية .

بعد حدوث انقلاب عام ١٩٠٨ والإطاحة بالسلطان عبد الحميد،(٣٥) تغيرت سياسة الدولة العثمانية تجاه المصالح الأوربية ، فان الاتحاديين أصحاب الانقلاب كانوا ميالين لبريطانيا اكثر من ميلهم لالمانيا ، ولذلك تقدمت المصالح والنفوذ البريطانيتين على مثيلتيها الألمانيتين فافرز ذلك العديد من المشاريع الحيوية المهمة مثل تاسيس (البنك الوطني التركي) برئاسة البريطاني (ارنست كاسل)،(٣٦) وبراسمال بريطاني واسماً يوحي بوجود تركي غير حقيقي، (٣٧) والفضل في ذلك انما يعود لجهود كولبنكيان الذي صار عام ١٩١٠ المستشار الاقتصادي والمالي للسفارتين التركيتين في كل من لندن وباريس. (٣٨)

ويذكر سليم طه التكريتي انه طيلة مدة المفاوضات لتشكيل البنك الوطني التركي كان كولبنكيان يُطلع الجهات الحكومية البريطانية على الآراء الخاصة بحكومة الباب العالي بذلك الموضوع ،(٣٩)

لم يستمر دعم الاتحاديون لبريطانيا وفرنسا طويلاً ؛ نظراً لعجرفة مموليهم ، ليعود البنك الألماني من جديد وينال الحظوة ، اضف لذلك ان رجال الانقلاب اخذوا يميلون الى الولايات المتحدة الأميركية واتفقوا مع (الأميرال جستر) على اعطائه امتياز يشمل انشاء سكك الحديد والموانئ واستثمار النفط ، (٤٠) الا ان التصديق أُجل بسبب اندلاع الحرب (العثمانية – الايطالية) عام ١٩١١ ،(٤١) وقد انيط بالبنك التركي مهمة الاشتراك في المشاريع البريطانية في تركيا وتدعيمها ، وقد اخذ كولبنكيان يعمل على آثارة اهتمام البنك بشؤون النفط بعد ان اصبح مديراً له في لندن وعضواً بارزاً في لجنته التنفيذية التي ادركت اهمية وضرورة وجود كولبنكيان، لصلته الوثيقة بالحكومة العثمانية بصفته وكيلاً ومستشاراً لمصالحها في لندن وباريس. (٤٢)

أصبح كولبنكيان يرأس فريقاً يعتقد بضرورة التقارب والتوافق والتعاون مع المصالح الألمانية يدعمه ويدفعه في ذلك الاعتقاد جملة من الأسباب أهمها :-

أولا – عدم امتلاك بريطانيا أي امتياز او وعد بامتياز لها في الأراضي العثمانية وهو ما يملكه (البنك الألماني) والذي يمكن من ورائه تحقيق ربح ونفع كبيرين .

ثانياً – الا يعاز الصادر من الحكومة البريطانية بوجوب التقرب من ألمانيا؛ لان التنافس بينهما يجعل أمر الحصول على الامتياز صعباً فمالا الى تكوين جبهة واحدة . (٤٣)

ثالثاً – ظهور خطر جديد يهدد المصالح البريطانية تمثله بعثة جستر الأمريكية والخوف من تقارب ألماني – أمريكي يؤد المصالح البريطانية في الدولة العثمانية .

رابعاً – رغبة كولبنكيان الشخصية في تحقيق الأرباح الكبيرة والسريعة ولن يتم ذلك في ظل تنافس وعناد بريطاني – ألماني فكان يفضل التقارب ويسعى اليه بكل ما يعنيه هذا التعاون من مفاوضات ومساومات. (٤٤)

خامساً – ابعاد الشكوك والمخاوف التي من المحتمل أن تساور نفوس الأتراك ضد البريطانيين. (٤٥)

بدأت اواخر عام ١٩١٠ المشاورات والمفاوضات بين البنك الوطني التركي بزعامة كولبنكيان والبنك الالماني (المسيطر على امتيازي سكة حديد الاناضول و سكة حديد بغداد) للوصول الى حلٍ يرضي الطرفين وبعد مدة قصيرة اتفق الطرفان على تكوين شركة تضمن مصالحهما في هذا المجال. (٤٦)

تشكلت نتيجة للتقارب السالف الذكر (شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة) في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٩١١ ، وهي شركة بريطانية اتخذت من لندن مركزاً ومقراً لها وكان يراسها البريطاني السير بابنكتون سمث مديراً عاماً وكان لكولبنكيان اسهم في هذه الشركة بلغت اربعين بالمائة من مجموع راسمالها البالغ خمسون الف باون استرليني أي (٢٠،٠٠٠) سهم وبسعر باون للسهم الواحد واتخذت الشركة طابع المساهمة. (٤٧)

تشكلت شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة للقيام باعمال التنقيب عن النفط في كافة ارجاء الدولة العثمانية بعد الحصول على موافقتها واهم ما يميزها (الشركة) تعهد الشركاء المؤسسون لها بتجنب منافسة الشركة او حتى المطالبة في امتياز للنفط يشمل مناطق امتيازها او الحصول على امتياز خاص بهم وهو ما عرف في مبادئ السياسة النفطية بـ (قاعدة الحرمان الذاتي) ، وقد اسُتبعدت شركة النفط الانكليزية – الإيرانية (الفارسية سابقاً) والمصالح الامريكية عن المساهمة في تشكيل هذه الشركة. (٤٨)

قررت شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة في اجتماعها المنعقد في الخامس والعشرين من ايلول من عام ١٩١٢ ، وفي محاولة لكسب ود الدولة العثمانية وبأسلوب من اساليب الاقناع والخداع وبدعوة من كولبنكيان وبموافقة جميع اعضاء مجلس إدارتها تغير اسمها الى (شركة النفط التركية المحدودة)(T . P . C) .* ولتزيد رأسمالها إلى ثمانين الف باون استرليني ، وفي ٢٣ تشرين الاول عام ١٩١٢ ولقاء حصوله على نسبة خمسة وعشرين بالمائة من اسهم الشركة مجاناً اتفق الطرفان(الشركة والبنك الألماني

) على تنازل البـــــنك عن جميع ادعاءاته وادعاءات سكة حديد الأناضول وسكة حديد بغداد في امتيازاتـــهم في العراق. (٤٩)

كانت شركة (النفط الانكلو – ساكسون المحدودة)، (٥٠) وبمساندة ودعم من كولبنكيان ولمدة خمس سنوات (١٩٠٧-١٩١٢) ترغب في الحصول على امتياز لها في نفط العـراق ، ولـيس في مسـاندة كولبنكيـان تلـك شـيء مـن الغرابة اذا ما عرفنا انه كان شريكاً لشركة (رويال دتش/ شل الهولندية الملكيـة) في أعمـال عديـدة ، وفي محاولـة منه لتعزيز أواصر الصداقة والتحالف وبعد زيادة رأسمال شركة النفط التركيـة ودعـم الحكومـة البريطانيـة لهـا في سبيل الحصول على امتياز نفطي ، قدم كولبنكيان عرضاً لشركة النفط الانكلو – ساكسون والذي تضمن عشـرون الفـاً من أسهم شركة النفط التركية أي ما يعادل خمس وعشرين بالمائة من اسـهمها مـأخوذة مـن حصـة كولبنكيـان الـتي كانت تبلغ أربعين بالمائة لتصبح أسهم شركة النفط التركية موزعة على النحو الآتي :-

البنك الالماني خمس وعشرين بالمائة (٢٠،٠٠٠ سهم) (مجـــــــــــاناً) .

شركة الانكلو– ساكسون المحدودة خمس وعشرين بالمائة (٢٠،٠٠٠ سهم).

البنك الوطني التركي عشرين بالمـــــــــــــــــائة (١٦،٠٠٠ سهم) .

ارنست كاسل وحصته خمسة عشر بالمـــــــــــــــائة (١٢،٠٠٠ سهم).

كولبنكيان وحصته خمسة عشر بالمـــــــــــــائة (١٢،٠٠٠ سهم) . (٥١)

عينت شركة النفط التركية المحدودة بعد تشكيلها أهـدافا نفطيـة محـدودة هـي اقتنـاء وتحـر وكشـف وجـود الحقول النفطية وما يتعلق بذلك من اعمـال في العـراق ، وتشـكل للشـركة مجلـس ادارة جديـد كـان للبنـك الـوطني التركي ممثلين عنه وهم (هنري بابنكتون وبارنغ وويتال) وديتردنغ ولين عـن الشـركة الهولنديـة الملكيـة رويـال دتش / شل وممثلين عن البنك الالماني أبرزهم (كلمكه) أما كولبنكيان فكان يمثل نفسه في مجلـس ادارة الشـركة.(٥٢)

كانت كل تلك الأحداث التاريخية من مفاوضات ومساومات وترتيبات واتفاقيات تحدث في ظل إشراف ورعايـة بريطانية في الأستانة يمثلها سفيرها هناك السيرلويس ماليت. (٥٣)

أدركت الإدارة البريطانية خطورة اعتمادها على شركة رويال دتش / شل في تجهيز اسطولها البحـري بـالنفط وذلك للعلاقة الجيدة التي تربط الشركة بألمانيا ، لتتبع تلك الإدارة سياسة جديدة تمثلت بدعمها وإسنادها لشـركة النفط الانكليزية – الإيرانية (الفارسية سابقاً) القائمة على استغلال امتياز دارسي ، لا سيما بعد امتلاكها جـزءاً كبيراً من رأسمالها . فضلاً عن رغبة الحكومة البريطانية في نقل النفط الإيراني عـبر الأراضـي العراقيـة " الأراضـي المحولة " من خلال شركة النفط التركية المحدودة الى موانئ البحر المتوسط ،(٥٤) وتمهيداً للتسلط البريطاني على المنطقة العربية وجهت وزارة الخارجية البريطانية دعوتها إلى آرنست كاسل (ممثل البنـك الـوطني التركـي) والى كولبنكيان للتفاوض في مقر ديوانها في محاولة منها لإعادة توزيع حصص شركة الـنفط التركيـة المحـدودة ولإعطـاء عملية التوزيع شكلاً قانونياً. (٥٥)

طلبت وزارة الخارجية البريطانية من كاسل و كولبنكيان نقل اسهمها الى مجموعة شركة النفط الانكليزية – الإيرانية ، فاعلن كاسل موافقته على بيع اسهمه واسهم البنك الوطني التركي للحكومة البريطانية بعد ضغوط شديدة، (٥٦) اما كولبنكيان فقد وافق على ان توضع اسهمه تحت تصرف الحكومة البريطانية مقابل وضعه ثلثي ما يملكه من الأسهم تحت تصرف هنري ديتردنغ رئيس مجموعة الهولندية الملكية – شل؛ لان كولبنكيان كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بشركة ديتردنغ. (٥٧)

لم يكن بوسع كولبنكيان المعارضة، لذلك اعتمد على ديتردنغ في الدفاع عن مصالحه، لذا لم يكن يمثل عقبة في طريق الحل. (٥٨)

أراد ديتردنغ ان يحصل على نسبة خمسة وعشرين بالمائة من أسهم شركة النفط التركية وان يتساوى مع البنك الألماني في الحقوق، والا تحصل شركة النفط الانكليزية – الإيرانية على نسبة تفوق نسبته ، لذا فان امتلاك البنك الألماني وديتردنغ نصف الاسهم ومدى تساهل كولبنكيان في انخفاض مجموع حصته لن يحقق للحكومة البريطانية ما كانت تصبو إليه ، فأعلنت عن رفضها لإعادة مجلس الشركة تقسيم الأسهم. (٥٩)

وجد الألمان والانكليز ان مشاريعهم ما بين النهرين لا يمكن تحقيقها واستثمارها وازدهارها الا بالتعاون والاتفاق فيما بينهم ، مما سيوفر لهم مزايا ومكاسب متعددة دون ان يكلفهم ذلك خسران مصالحهم في شركة النفط التركية ، ورحب الألمان بالتعاون مع بريطانيا، لأنه سيوفر إمكانية دخولهم في سوق لندن المالية، فقررت الحكومة الألمانية بعد ذلك التدخل لدى فون جوينر (مدير البنك الألماني) للتفاوض مع المصالح البريطانية ، (٦٠) لتبدأ المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والألمانية في تموز عام ١٩١٣ وبذل كولبنكيان جهوداً كبيرة من اجل إنجاح تلك المفاوضات . (٦١)

عُقدت في اطار تلك الاهواء النفطية المتضاربة وفي محاولة للتقارب اتفاقية (غراي – ليجنو فسكي) في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩١٤ بين المصالح البريطانية والألمانية، وعلى الرغم من عدم قضاءها على التناقضات بين الطرفين ، الا انها نصت على وضع جنوب العراق ومعظم ايران من حصة النفوذ البريطاني ، كما تضمنت اتفاق الطرفين على التعاون في استغلال نفط ولايتي الموصل وبغداد ، بيد ان الاتفاقية تلك لم تكن محل رضاء كلا الطرفين. (٦٢)

إن وجود شائعات مفادها إن وكلاء شركة ستاندرد نيوجرسي اويل الأمريكية بزعامة رئيسها (روكفلر) كانوا يحومون حول نفط العراق وما يشكله ذلك من تهديد مباشر للمصالح الألمانية والبريطانية ، يراه المؤرخ الامريكي هارفي اوكونور ، سبباً مباشراً في تعجيل الاتفاق بين الطامعين في نفط العراق (الانكليز والألمان)، (٦٣) وأياً كان الأمر فقد تم التوقيع على اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية والتي اتخذت من مكان انعقادها بديوان وزارة الخارجية اسماً لها في التاسع عشرمن آذار ١٩١٤ بعد مفاوضات طويلة ومعقدة ، وخلافاً للاتفاقيات السابقة حظيت هذه الاتفاقية بضمان الحكومتين البريطانية والألمانية. (٦٤)

تضمنت اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية في مادتها الاولى تنازل البنك الوطني التركي عن حصته في الشركة ولتأخذ مجموعة دارسي(شركة النفط الانكليزية – الايرانية) نسبة خمسين بالمائة من الأسهم العائدة لشركة

النفط التركية وليحصل كل من البنك الالماني وشركة النفط الانكلو – ساكسون على نسبة خمس وعشرين بالمائة من الاسهم . وجاءت (المادة الثانية) لتزيد راسمال الشركة الى مائة وستين الف باون استرليني ، وتعهد الاطراف الثلاث في المادة العاشرة (الأخيرة) بان لا يكون لهم مصلحة مباشرة في انتاج وصناعة النفط في جميع ارجاء الدولة العثمانية باستثناء الكويت ومصر والاراضي المحولة الا عن طريق شركة النفط التركية ، لتصبح الشركة بموجب الاتفاقية المذكورة اعلاه تحت سيطرة وتصرف الحكومة البريطانية ، وقد حملت اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية في مادة منفردة نصوصاً وبنوداً خصت بها ((كولبنكيان)) إلا وهي المادة التاسعة ، إذ منح كولبنكيان حصة قدرها خمسة بالمائة سمتها ((فائدة الأرباح)) التي صار يعرف بها في جميع المصادر التاريخية النفطية السيد خمسة بالمائة (الشهيرة) أو((Mr. Five percent))، (٦٥) دون اعطائه حق التصويت في مجلس ادارة الشركة وهذه الخمسة بالمائة يتولى دفعها مناصفة ومن صلب ارباحها كل من مجموعة دارسي وشركة النفط الانكلو – ساكسون وكلا حسب حصته وجاء في نفس المادة ان الأسهم التي تمثل حصة كولبنكيان تسجل باسماء من ترشحهم مجموعة دارسي وشركة الانكلو – ساكسون وتحمل من لدنهم لكن الالتزامات تتبادل بين هذين الفريقين وفقا لما ياتي :-

اولاً – ان هذه الحصص لا تسلم اليه الا في حالة تعهده بتسديد الأقساط المقررة ثمناً للأسهم .

ثانياً – يتعهد الفريقان ((مجموعة دارسي والانكلو – ساكسون)) بالاعتراف لكولبنكيان بكل الارباح الناتجة عن هذه الاسهم .

ثالثاً – في حالة انقطاع ((كولبنكيان)) او وفاته يمنح الفريقان افضلية الخيار في امتلاك حصته وتحويل الاسهم الى اسميهما. (٦٦)

بهذه الحصة وتلك الشروط لم يكن كولبنكيان يخفي غضبه وحقده على ما اسماها عملية ((الاغتصاب)) ،(٦٧) ولانه لم يكن قادراً على الاحتجاج ضد الحكومة البريطانية او راغباً في تعكير علاقته معها ، اعلن كولبنكيان احتجاجه لدى ديتردنغ بعد اعتبار الاخير كولبنكيان المساعد الأيمن في المفاوضات التي آلت الى تاسيس شركة النفط التركية وأحد المقربين اليه خاصة بعد نقل قاعدة نشاطه النفطي الى لندن وباريس، (٦٨) وقد ادعى كولبنكيان أن المتفق عليه هو ان يقبض فائدة أو عمولة قدرها ٢،٥ بالمائة من جميع الأطراف المعنية. (٦٩)

لم يكن ديتردنغ يكترث لاحتجاجات كولبنكيان بعد ان استطاع تأمين منفعتة الشخصية وبملاحظة مريرة لما كان يحدث استطرد كولبنكيان قائلاً : ((ان جور هذا الاتفاق لهو مثل صارخ لما تقدم عليه الكتل ذات المصالح البترولية لدى الاوساط الحكومية بفضل الوسائل التي يشرفون عليها)). (٧٠)

لم يندفع كولبنكيان بجهدٍ وحماس في انجاز وتوقيع اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية الا رغبة وطمعاً في الإسراع بتحقيق الأرباح والفوائد وعدم اضاعة الوقت والحرص على السير وراء الحكومة البريطانية نظراً لاعتقاده ان ذلك سيحقق له ماكان يصبو اليه ، لكن ما حصل ادخل العلاقات الودية القائمة ما بين كولبنكيان من جهة وديتردنغ والشركة الهولندية الملكية – شل والمصالح البريطانية من جهة اخرى في

نفق مظلم ولمدة من الزمن ؛ لان كولبنكيان شعر انه قد غدر من قبلهم ولم يلتزموا بالوعود التي قطعوها اليه فيما يخص حصته ونسوا جهوده وسعيه بعد ان وصلوا الى غاياتهم .

المبحث الثاني /كولبنكيان وصفقات شركات النفط العالمية .

بعد الاتفاق الذي وقع في ديوان وزارة الخارجية البريطانية تقدمت شركة النفط التركية تدعمها السفارتان البريطانية والألمانية بطلب للامتياز واستطاعت في اليوم نفسه الذي اغتيل فيه ولي عهد النمسا (الارشيدوق فرنسيس فرديناند) الموافق في الثامن والعشرين من شهر حزيران عام ١٩١٤ ، من الحصول على وعد بالامتياز من لدن رئيس الوزراء العثماني سعيد حليم ، وقد حاولت الشركة خلال شهر تموز تحويل وعد الامتياز الى اتفاق نهائي لكن قيام الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤ حال دون ذلك ،(٧١) لتبقى الشركة بعد الحرب مستندة الى ذلك الوعد .

بعد نشوب الحرب حاولت الحكومة البريطانية مد سيطرتها على الشركة بعد ان وضعت يدها على حصة البنك الألماني وانتقال مقر شركة رويال دتش / شل من لاهاي الى لندن ، لشعورها بأفضلية الحماية البريطانية عن الحماية الهولندية وحصول مديرها ديتردنغ عام ١٩١٥ على الجنسية البريطانية. (٧٢)

اطلق الحلفاء اول اعتراف بأهمية النفط من جهة حربية لحاجتهم الماسة اليه وعدم الاستغناء عنه من خلال النداء الذي اطلقه (كليمنصو) رئيس وزراء فرنسا في الخامس عشر من شهر كانون الاول ١٩١٧ الذي ناشد فيه الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون باستعمال سلطاته ونفوذه على محتكري النفط الأمريكيين والتوقف عن الصراع فيما بينهم ، واستطرد كليمنصو قائلاً : ان كان الحلفاء يريدون النصر لا الهزيمة فعليهم ان يؤمنوا الكميات الكافية من النفط للقوات الفرنسية لان ((كل نقطة من النفط تعادل نقطة من دماء أي جندي)) . (٧٣)

بعد الازمة النفطية تلك برزت اهمية وخبرة كولبنكيان على سطح السياسة النفطية بما اكتسبه من كفاءة وحنكة في الشؤون النفطية ، ليقدمها هذه المرة إلى فرنسا وتحديداً الى (اللجنة العامة للبترول) (وهي هيئة فرنسية مختصة بشؤون النفط) برئاسة عضو مجلس الشيوخ هنري بيرانجيه ، وقد تلقى الاخير التدريبات على يد كولبنكيان وبين له ولاعضاء اللجنة الاخطار المحدقة بالعالم وما يشكله النفط من سبب وحل لاغلب تلك الاخطار ، كل ذلك كان يحدث في الايام الاخيرة من عام ١٩١٧. (٧٤)

بعد نهاية الحرب اجتمع مندوبو الحلفاء المشاركين في مؤتمر النفط (الخاص بنفط الشرق الاوسط) في حفلة عشاء في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٨ في لندن ، وليشكر بعضهم البعض وليثنوا على ما قامت به شركات النفط الانكليزية والامريكية ابان الحرب،(٧٥) وليعلن بيرانجيه ان الحلفاء المخلصون اثناء الحرب سيكونون اصدقاء الى الابد ، ولم يقتصر الثناء على الشركات الكبيرة فحسب، بل راح البعض في خطبه يذكر بشرف مدرائها العظام (ديتردنغ و كولبنكيان وبدفورد وكودراي وغرينواي) ويشكر مساعيهم من اجل القضية البشرية والذين سيذكرهم اطفال العالم ابداً في مقدمة(محرري المدنية).(٧٦)

كانت للنصائح والتدريبات التي اسداها كولبنكيان الى (اللجنة العامة للبترول) ولرئيسها بيرانجيه في مجال النفط وللتطورات التي حصلت في مؤتمر النفط وحفلة العشاء الاثر الكبير على الحكومة الفرنسية التي قررت الدخول بمفاوضات مع الحلفاء من اجل تنظيم سياسة نفطية اوربية يشجعها في ذلك امور عدة منها:

أولاً – خروج الحلفاء منتصرين في الحرب العالمية الاولى .

ثانياً– وجوب تنفيذ الاتفاقيات السرية المعقودة بينهم والخاصة بتقسيم المناطق التابعة لسيطرة دول المحور وخاصة (الشرق الأوسط ونفطه) .

ثالثاً – تأييد كولبنكيان والشركة الهولندية الملكية رويال دتش / شل لعرض بيرانجيه الداعي الى ترشيح فرنسا لحصة البنك الألماني (التي اصبحت تحت يد الحكومة البريطانية) في شركة النفط التركية والبالغة خمسة وعشرين بالمائة من راسمالها ، لانهما ادركا بان وجود الفرنسيين في الشركة ضمان لمصالحهما وان سيطرة شركة النفط الانكليزية – الإيرانية على تلك الحصة يهدد مصالحهما ويجعل موقفهما حرجاً ، كما رأت الشركة الهولندية الملكية في الأسواق الفرنسية اسواقاً جيدة لتصريف منتجاتها النفطية ، لذلك اخذا على عاتقهما تسديد خطوات بيرانجيه اثناء المفاوضات التي قبل البريطانيون القيام بها. (٧٧)

كان لدعم كولبنكيان وشركة رويال دتش / شل للمصالح الفرنسية ورغبة الحكومة الفرنسية في الحصول على حصة لها في نفط العراق وخوف بريطانيا من تكوين جبهة فرنسية – أمريكية ضدها اثر كبير في تقارب فرنسي – بريطاني تكلل باتفاقية ((السيرهماركرينوود – بيرانجيه)) في الحادي والعشرين من كانون الاول عام ١٩١٩، لتكون هذه الاتفاقية نواة حقيقية ومحور ارتكاز اساسي في اتفاقية سان ريمو للنفط الموقعة بين الحلفاء في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠، واهم ما جاء فيها تعهد الحكومة البريطانية بان تمنح الحكومة الفرنسية او من ينوب عنها خمسة وعشرين بالمائة من اسهم الشركة التي تقوم باستثمار نفط العراق، (٧٨) وان يسمح للحكومة العراقية المساهمة فيها لحد عشرين بالمائة ، مقابل ذلك وافقت الحكومة الفرنسية على نقل النفط العراقي والإيراني عبر منطقة نفوذها الى موانئ البحر المتوسط ، (٧٩) ليطمئن بال كولبنكيان قليلاً بحلول المصالح الفرنسية محل البنك الالماني في شركة النفط التركية وهو ما كان يدعو اليه ويسعى لتحقيقه .

وكرد للجميل واعترافاً بفضله في خدمة المصالح الفرنسية وقدراته الدبلوماسية اخذت بعض الصحف والمجلات الفرنسية ومنها مجلة العلوم السياسية الفصلية في عددها الصادر في ايار عام ١٩٢٤ تلقب ألأرمني كولبنكيان بـ(تاليران النفط)**.

إتبعت الحكومة الأمريكية سياسة العزلة والابتعاد عن الشرق الأوسط ومشاكله التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى ، لكن نتيجة تعقيدات سياسية واقتصادية انطوت على تلك السياسة جعلتها تعدل عنها وترسم خطة ترمي الى حصولها على حصة في شركة النفط التركية،(٨٠) فقد شددت الحكومة الامريكية في آيار عام ١٩٢٠ على اتباع (

سياسة الباب المفتوح) الداعية الى مساواة رعايا الامم في الشؤون الاقتصادية والتجارية في جميع الاراضي التي شملها الانتداب ، والا تمنح امتيازات اقتصادية لفئة معينة تشمل جميع منطقة الانتداب، وبعد مراسلات ومذكرات شديدة اللهجة بين الحكومتين(البريطانية والأمريكية)حول نفط العراق،(٨١)

فقد اعلن الأمريكيون عدم الاعتراف بشرعية امتياز شركة النفط التركية ودعو الحكومة البريطانية إلى إجراء تحكيم دولي بشأن ذلك ودعت جميع شركاتها النفطية(٨٢) للاتحاد في جبهة واحدة والتي اعلنت في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٢١الوقوف بوجه المصالح البريطانية وصيانة مصالح النفط الأمريكية في العراق ، لكن الظروف الدولية لم تكن تساعد بريطانيا في التصدي والتصلب في وجه المطالب الأمريكية، لذا دعتها الى مفاوضات للمشاركة في شركة النفط التركية . (٨٣)

اصبح كولبنكيان اكثر ميلاً الى الاتفاق مع الأمريكان ؛ لغضبه لما آلت اليه عملية توزيع حصص شركة النفط التركية ونقصان نسبة مشاركته فيها ، والتحدي الذي اعلنه الأمريكان ضد الانكليز في ابراز اية رخصة امتياز لهم في نفط العراق ، بل صار (كولبنكيان) أمريكياً أكثر من الأمريكين في الدفاع عن مصالحهم وتحقيق أهدافه وأهدافهم وله في ذلك التغير وجهة نظر مدفوعة بالحقد ، اذ يرى فيها ان حصة الشركة الهولندية الملكية البالغة ربع اسهم الشركة هي في حقيقة الامر حصته، أوكلها عليها لظروف معقدة كانت تخص جنسيته ، لكنه تفاجئ بتخفيض نصيبه الى عُشر حصة الشركة الهولندية الملكية(أي ٢،٥٪) فقط ليعلنها كولبنكيان صراحة بانها عملية ابتزاز واستغلال للقوة بشكل لا يقبله العقل ؛ لانه راى ان حصة الاقلية (كولبنكيان) تسحق دون اخذ رايها او حتى استشارتها على الاقل، واستغرب ان يكون ثمن اخلاصه في خدمة ديتردنغ (مدير الشركة) هذا الجزاء وذكر بشكل علني ان كلا الشركتين الهولندية الملكية والانكليزية- الإيرانية قد شكلتا معاً جبهة متحدة ضد مصالح ومطالب الشركات الأمريكية عامة و شركة ستاندرد اويل خاصة في الدخول الى العراق واستغلال نفطه ، ولم يكتفِ كولبنكيان بذلك بل راح يقدم النصح والإرشاد للحكومة البريطانية التي راى ان من الافضل لها ان تسمح للأمريكيين ان يدخلوا الى العراق وان يساهموا في شركة النفط التركية ، لأنه كان يرى في امتياز شركة النفط التركية صفقة مزعزعة وغير مأمونة الجانب،(٨٤) فكان كولبنكيان يفضل من وراء ذلك كسب ود الأمريكان على التصدي والمواجهة والانتقام وتفويت الفرصة على البريطانيين في اعلان السيطرة التامة على شركة النفط التركية .

لم تكن المفاوضات بين الجماعة الأمريكية والبريطانية التي بدأت في النصف الأول من عام ١٩٢٢ تسير على ما يرام، فجملة من النقاط المهمة التي تركزت عليها المباحثات اخرت كثيراً توقيع الاتفاق لعل أبرزها خطة الباب المفتوح والخلاف مع كولبنكيان وحصة الجماعة الأمريكية في الشركة واتفاقية العمل. (٨٥)

استؤنفت المفاوضات بين شركة النفط التركية والجماعة الأمريكية في أواخر عام ١٩٢٢، بعرض قدمته الشركة إلى الجماعة الأمريكية تضمن منح الشركاء الأساسيين في شركة النفط التركية (شركة النفط الانكليزية – الإيرانية

والشركة الهولندية الملكية رويال دتش / شل والجماعة الفرنسية والجماعة الأمريكية) حصة مقدارها ٢٤ بالمائة لكلٍ منهم،(٨٦) على ان تعطى نسبة الأربع بالمائة المتبقية الى كولبنكيان دون ان يحق له التصويت ، وتضمن العرض ان تعطى لشركة النفط الانكليزية- الإيرانية عوائد قدرها عشرة بالمائة من النفط الخام الناتج من الامتيازات خالصة من كل كلفة تعويضاً لها عن تخفيض حصتها ، لكن ما ارضى بعض الاطراف اعترضت عليه الجماعة الأمريكية وكان اعتراضها في شقين : -

الاول / رفضها عوائد التنازل البالغة عشرة بالمائة الى شركة النفط الانكليزية- الإيرانية .

الثاني/ رفضها تخفيض حصتها من ٢٥بالمائة الى ٢٤بالمائة لاعطاء حصة كولبنكيان. (٨٧)

اصرت الجماعة البريطانية (شركة شل وشركة النفط الانكليزية- الإيرانية) على تحمل الجماعة الأمريكية النسبة التي اصابتها في حصة كولبنكيان ، ليأتي الرفض الأمريكي مجدداً بحجة مفادها ان شركة الانكلو- ساكسون والانكليزية الإيرانية هما المسؤولتان عن دفع حصة كولبنكيان في شركة النفط التركية على وفق ما جاء في اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية الموقعة في التاسع عشر من شهر آذار عام ١٩١٤،(٨٨) لتستمر المفاوضات بين الطرفين في اخذٍ ورد .

ابتعد كولبنكيان في هذا الظرف الصعب الذي ينذر بخفض حصته عن التوجه والتوسط لدى البشر من ساسة وأهل اقتصاد وعسكريين ، ليتجه هذه المرة الى الخالق عز وجل معتكفاً وداعياً في حدوث امر ينقذه مما هو فيه ، فلم يكن تشييده لكنيسة (القديس سركيس) في حدائق إيفيرنا وسط لندن إلا طمعاً في تحقيق تلك الأمنية.(٨٩)

حاولت الحكومة البريطانية أن تذهب إلى مؤتمر لوزان واثقة الخطى وتتجنب المعارضة الدولية بشأن الموصل، لذا اقتضت مصالحها ان تسلب حق العراق بالإسهام بعشرين بالمائة من رأسمال الشركة، (٩٠) إرضاء لأمريكا التي حاولت تركيا استمالتها الى جانبها وإعطائها اكبر حصة في نفط الموصل مقابل دعمها للحصول على الولاية،(٩١) لكن الأمريكيين أدركوا أن البريطانيين خير من يساوم على نفط العراق لذا طلبوا منهم عقد مؤتمر في نيويورك لحل مسألة مشاركتهم في شركة النفط التركية خلال المدة بين الخامس والعشرين من آذار ولغاية الرابع عشر من نيسان عام ١٩٢٣،(في الوقت الذي كانت فيه مفاوضات لوزان جارية) ، وقد توصل الفريقان إلى صيغة اقتراح جديد لسياسة الباب المفتوح نص على اختيار الشركة أربع وعشرين قطعة من الأراضي النفطية مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة وخلال مدة سنتين من عقد الاتفاق مع الحكومة العراقية ؛ على أن يعرض باقي القطع من منطقة الامتياز (تسمى القطع الخارجية) في المزاد العلني من لدن الشركة لكل الراغبين باستثناء الشركة نفسها ولمراقبة أعمال الشركة ونظامها الداخلي وسياستها ، اشترطت الجماعة الأمريكية على وضع (اتفاقية العمل) شرطاً أساسياً لمشاركتها في الشركة وتضمنت اتفاقية العمل ، ان تكون شركة النفط التركية مشروعاً لا يستهدف الربح ، بل يأخذ كل شريك نسبته من النفط الخام بسعر الكلفة مضافاً إليه أجرة النقل وربح اسمي بسيط . جاءت الغاية الأمريكية لوضع اتفاقية العمل على منع شركة النفط التركية من منافسة شركات النفط الأمريكية الموجودة والتخلص من دفع

الضرائب عن أرباح الشركة للحكومتين البريطانية والأمريكية،(٩٢) لكن هذه الاتفاقية سادها الاختلاف عند بعض الأطراف اذ قوبلت بمعارضة شديدة من لدن كولبنكيان ، ولم تُعر الجماعة الأمريكية لذلك الرفض اهتماماً في بادئ الأمر لتجاهلها حصته البالغة خمسة بالمائة واستهانتها بها وبالإمكان إرضائه بسهولة حسب اعتقادها ، لكنها أدركت حقيقة الموقف فيما بعد عندما رأت فيه عقبة في طريق تنفيذ اتفاقية العمل ، كان موقف كولبنكيان المعارض يقوم على حقائق وبراهين مقنعة فهو لا يمتلك وسائل لتصفية النفط الخام وبيعه وليست لديه أية مؤسسة او شركة للتعامل بالنفط الخام ، لذا فليس من مصلحته أن تقوم شركة النفط التركية بإنتاج حصته من النفط الخام على أساس ربح اسمي ، بل على العكس من ذلك أن مصلحته تصب في عمل الشركة على أساس الحصول على اكبر ربح ممكن. (٩٣)

حاولت شركة النفط الفرنسية الحصول على اكبر كمية ممكنة من النفط الخام ولتكون مستقلة عن شركات النفط الكبيرة ، لذا أعلنت تأييدها لاتفاقية العمل اما الكتلة البريطانية (الانكليزية – الإيرانية والانكلو- ساكسون) لم ترَ في اتفاقية العمل اية فائدة لها لخضوعها في كل الأحوال لضريبة الدخل فلم يكن الامر يفرق معها شيئا ، لذلك لم تعارض الاتفاقية ، ليأتِ رأي كولبنكيان في وصف اتفاقية العمل بأنها (وسيلة دبرتها شركات النفط الكبرى لحرمانه من الاستفادة من حصته في شركة النفط التركية)، فرغم العروض الكثيرة وما حملته من مقابل قصد منها التوصل إلى اتفاق مع كولبنكيان لإرضائه على تقبل اتفاقية العمل . هدد كولبنكيان في ايلول عام ١٩٢٤ بإقامة دعوى ضد شركة النفط التركية لمنعها من تنفيذ اتفاقية العمل لأنه رأى في التحكيم خير وسيلة ومضمون النتائج في الحفاظ على حصته الجزئية التي يحاول الفرقاء حسب ادعائه الاحتيال والاستيلاء عليها وهو ما اكدته المراسلات بين أعضاء شركة ستاندرد (نيوجرسي) الأمريكية ،(٩٤) الذين أكدوا عدم استطاعتهم الموافقة على اتفاقية العمل ومشروع (سياسة الباب المفتوح) ، وترك لكولبنكيان حصة جزئية في الشركة واللجوء إلى المحاكم الدولية لحسم الموضوع ، وإزاء ذلك التعنت حاولت الجماعة الأمريكية اللجوء الى الطابع الرسمي (الحكومي) للتأثير والضغط على كولبنكيان لحل القضية ، لكن الحكومة البريطانية رفضت التدخل واعتبرته خلافاً تجارياً بين الفرقاء ، لكنها وافقت على استعمال نفوذها للوصول إلى اتفاق على أساس أن لكولبنكيان بعض الحق وان على الجماعات الاخرى (الامريكية والفرنسية) أن تعترف به وتضمنه بصورة عادلة ،(٩٥) ليعلن كولبنكيان بعض التنازلات ويعلن قبوله بتحكيم موظف بريطاني كبير بدلاً من المحاكم لتأخذ الأحداث منذ ذلك الحين منعطفاً جديداً وهاماً سارت فيه المفاوضات على أساس الاتفاق مع كولبنكيان وليس على أساس إخراجه من شركة النفط التركية. (٩٦)

دافع كولبنكيان بشدة عن مادة الحرمان الذاتي بغية توسيع المنطقة التي ينتفع منها بواسطة حصته البالغة خمسة بالمائة ، ولم يكن ذلك وحده مبتغى كولبنكيان بل راح يطالب بحصة في القطع الخارجية المفروض تأجيرها فضلا عن الربح الناجم عن تصفية النفط الذي تنتجه شركة النفط التركية ، لأنه بمقتضى أحكام ((سياسة الباب المفتوح))

المتعلقة بالقطع الخارجية ستقتصر منفعة كولبنكيان على حصته البالغة خمسة بالمائة على الأربع والعشرين قطعة المخصصة لاستثمار شركة النفط التركية ، ومن وقت لآخر نرى كولبنكيان يصر على إدخال كلمة ((الصنع أو التصنيع)) في مادة الحرمان الذاتي ،لأنه من خلالها يوجب على شركة النفط التركية القيام بكل أعمال التصفية ، ليحصل جراء ذلك على حصة من الأرباح الناتجة من تلك الأعمال ، وقد طالب كولبنكيان ان يكون السعر الذي يحصل عليه من النفط الخام إذا باعه ، سعراً يشمل الربح الناجم عن تصفيته،(٩٧) وفضلا عن الخلاف القائم مع كولبنكيان بشأن اتفاقية العمل وبشان فقرة الحرمان الذاتي وما يحولها إلى عقدة شاقة اتفقت المصالح الأمريكية وشركة النفط التركية على اتفاق نهائي بشان حصص المشاركة، ففي الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٤ قسمت الحصص بنسبة ٢٣،٧٥ بالمائة لكل من الأطراف الأربعة وهي شركة النفط الانكليزية – الإيرانية وشركة نفط الانكلو- ساكسون وهي فرع لشركة الهولندية الملكية رويال دتش / شل والجماعة الفرنسية تمثلها شركة النفط الفرنسية والجماعة الأمريكية تمثلها شركة ستاندرد (نيوجرسي) ، اما الخمسة بالمائة المتبقية فكانت حصة كولبنكيان ، وعوضت شركة النفط الانكليزية – الإيرانية بنسبة عشرة بالمائة من عوائد الانتاج الذي تنتجه الشركة من القطع الاربع والعشرين مجاناً لتنازلها عن حصتها للجماعة الأمريكية،(٩٨) لتكون حصة كولبنكيان هذه المرة مأخوذة من كافة الاطراف وبالتساوي ، وفي موضوع متصل يذكر كولبنكيان في مذكراته إن وكيل رئيس شركة النفط التركية (نيكولز) ذهب الى بغداد أثناء المفاوضات حول امتياز الشركة (التي لم نجد دوراً لكولبنكيان فيها) ومعه أربعون ألف باون إسترليني ليعرضها كهدية للملك فيصل الأول لكنها لم تقدم له ؛ لان الحكومة البريطانية أجبرت الحكومة العراقية على توقيع الامتياز في الرابع عشر من آذار عام ١٩٢٥. (٩٩)

لم يكن تردي العلاقات بين كولبنكيان وهنري ديتردنغ اواخر شهر تشرين الاول عام ١٩٢٦ ، الا زيادة في صعوبة وصول الفرقاء الى الاتفاق ، ولذلك التردي سبباً احس به كولبنكيان وسبب نزاعاً نشب بينهما بعد محاولة شركة شل الهولندية الملكية الاحتيال عليه بصفته مساهماً صغيراً في شركة امتيازات نفط فنزويلا المحدودة. (١٠٠)

نجح الفرنسيون ما عجز فيه الأمريكيون في اقناع كولبنكيان حول قبوله لاتفاقية العمل بعد ان عرضوا عليه شراء حصته من النفط الخام المنتج من قبل شركة النفط التركية وبعد الاتفاق طلب الفرنسيون من الجماعات الثلاث الكبرى الانكليزية – الإيرانية وشركة نفط الانكلو – ساكسون والجماعة الأمريكية (شركة استثمار الشرق الأدنى) الاشتراك معهم في شراء نفط كولبنكيان وليوقعوا اتفاقية سرية في اليوم الرابع من آذار عام ١٩٢٨ نصت على :-

أولاً – ألا تعقد الشركات الثلاث الكبرى اية صفقات مع كولبنكيان لشراء النفط الخام والمنتجات المصفاة العائدة له إلا من خلال شركة النفط الفرنسية وبعد استشارتها للفرقاء الآخرين .

ثانياً – يشترك الفرقاء الأربعة جميعهم بالتساوي في اية فوائد تنجم لصالح شركة النفط الفرنسية عن الترتيب الذي جرى مع كولبنكيان.

ثالثاً- ألا تتعاقد شركة النفط الفرنسية بشأن أي مصفاة قد تنشأ بموجب هذه الاتفاقية إلا بعد موافقة خطية من الجماعات الثلاث الكبرى .

رابعاً- ان تسلم شركة النفط الفرنسية لكل من الجماعات الثلاث الكبرى ربح النفط او المنتجات المصفاة التي تتسلمها الشركة الفرنسية بموجب اتفاقها مع كولبنكيان مقابل ربع المبلغ الذي يجب أن تدفعه إلى كولبنكيان .(١٠١)

هذه الاتفاقية سابقة الذكر كانت واسطة لتعويض شركة النفط الفرنسية من لدن الجماعات الثلاث الكبرى عن الكلفة التي تتحملها تلك الشركة بسبب تنفيذها الاتفاقية المعقودة مع كولبنكيان ، وفضلاً عن معرفته أكثر الأمور والشؤون النفطية ، إلا أن كولبنكيان لم يكن على دراية بهذه الاتفاقية وبقيت خفية عنه مدة من الزمن ، ولم يكن كولبنكيان مؤيداً لفكرة عوائد شركة النفط الانكليزية – الإيرانية البالغة عشرة بالمائة بل كان معارضاً لها ؛ لأنه لم يرَ فيها أية فائدة له ، لكنه سرعان ما وافق عليها شرط أن توافق الشركة الانكليزية – الإيرانية والشركة الهولندية الملكية رويال دتش/ شل على تنفيذ اتفاقية وزارة ا لخارجية عام ١٩١٤. (١٠٢)

عندما وقعت اتفاقية الخط الأحمر في اليوم الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٢٨ كانت شركة النفط الفرنسية توقع اتفاقاً مستقلاً مع شركة(المساهمات والاستثمارات المحدودة) العائدة الى كولبنكيان وبموجبها وافقت الشركة الفرنسية على شراء حصة كولبنكيان من النفط الخام والمنتجات المصفاة التي يتسلمها من شركة النفط التركية على ان تشكل لجنة من الخبراء ومن كلا الطرفين (شركة النفط الفرنسية و كولبنكيان) لتحديد الأسعار وعلى شرط أن يكون سعراً عادلاً ومناسباً يمثل معدل أسعار الأسواق العالمية السائدة في شهري كانون الثاني وحزيران في ميناء الشحن ، كما نصت الاتفاقية على ان يمنح كولبنكيان حق الخيار في أن يأخذ حصته من المصفاة التي قد تقرر إنشاؤها شركة النفط الفرنسية ، وهكذا نجد في سياسة الباب المفتوح خدعة أمريكية لتدخل فيها ميدان التنافس النفطي في الشرق الأوسط ولتغلق ذاك الباب بعد دخولها.(١٠٣)

نتيجة للاتفاقيتين السابقتين (الرابع من آذار عام ١٩٢٨ والحادي والثلاثين من تموز عام (١٩٢٨) حُلت مسائل الخلاف مع كولبنكيان من خلال تسوية شملت تطبيق جميع أحكام اتفاقية العمل التي جعلت من شركة النفط التركية * (شركة لا تستهدف الربح) . (١٠٤)

كان كولبنكيان يفعل كل شيء مباحثات ومفاوضات وعقد اتفاقيات ومساومات وهو يقارب الستين من عمره تدفعه رغبة عارمة للإسراع في تحقيق تلك الأرباح المنتظرة من نفط العراق وبات مسروراً لتلك النتائج التي جعلته من الأثرياء فيما بعد.

أُكتشف النفط في العراق وبكميات تجارية وكما تنبأ كولبنكيان عام ١٩٢٧، (١٠٥) لذا أصبح ضرورياً على شركة نفط العراق وضع خطط لازمة لنقله الى ساحل البحر الأبيض المتوسط واختيار الطريق الذي يمر فيه أنبوب النفط

وشهد ذلك الموضوع خـــــلافاً وصراعاً بين البريطانيين والفرنسيين ، بسبب التأثيرات السياسية على مجلس ادارة الشركة فالمصالح البريطانية كانت تقتضي تأجيل استثمار النفط العراقي ، أما مصالح فرنسا و كولبنكيان فانا نراهما قد اتفقتا على ضرورة الإسراع في استثمـــار وتصدير النفط العراقي ، وكان كولبنكيان حريصاً على عدم إغاظته للجـــــانب البريطاني في مسألة أنبوب النفط ، فراح يستعمل نفوذه الشخصـــــــــي وخبرته الدبلوماسية ودهائه المعهود في حل الخلافات حول ذلك الأنبوب النفطي ، فقدم في شهر أيلول من عام ١٩٣٠ مذكرة إلى مجلس أدارة الشركة في غاية الأهمية كان لها تأثير كبير في حل النزاعات الموجودة آنذاك فقد كشف وبصورة رسمية حقائق عدة تتعلق بالجماعات الثلاث الكبرى (شركة النفط الانكليزية – الإيرانية وشركة رويال دتش / شل والمجموعة الأمريكية) في تحديد إنتاج النفط في العالم وتأجيل استثمار النفط العراقي ، لان المصالح البريطانية لا تريد منافس للنفـــــط الإيراني(الفارسي) وان الجماعات المذكورة تريد بقاء سيطرتها على الأسواق الفرنسية ، لذا تحاول أن تمنع فرنسا من الحصول على النفط العراقي. (١٠٦)

لم يكن كولبنكيان في مذكرته يريد إثارة المشاكل أو تردي العلاقات بينه وبين جميع الأطراف ، بل أراد وضع الأمور في نصابها وكشف الحقائق تدفعه منفعته الشخصية بالدرجة الأولى من خلال بيعه لنفطه على شركة النفط الفرنسية ، ولإحراج بعض الأطراف ، قدم كولبنكيان في المذكرة نفسها حلولاً تخدم جميع المصالح المتضاربة تضمنت مد أنبوب إلى طرابلس فوراً ينقل فيه نصف إنتاج العراق النفطي إلى الفرنسيين ومن يرغب معهم من الجماعات في الحصول عليه ، وفي محاولة لإرضاء بريطانيا اقترح أيضا إمكانية إنشاء خط فرعي قريب من البوكمال في سوريا الى حيفا يشرع القيام به عند رغبة الجماعات البريطانية والأمريكية في الحصول على نفط العراق ، وقد وجدت مقترحات كولبنكيان آذاناً صاغية فبعد موافقة وزارة المستعمرات ، أعلن مجلس ادارة شركة نفط العراق المحدودة موافقته على تفرع الأنبوب في العاشر من تشرين الأول عام ١٩٣٠ ، ولتبدأ في اليوم نفسه عملية التشييد لأنبوبين طاقة كل منهما مليوني طن سنوياً يتفرعان قرب الحدود السورية ، الأول إلى حيفا ، والثاني إلى طرابلس ، لان بريطانيا أرادت ان تكون نقطة تقسيم الأنبوب بعيدة عن دائرة النفوذ الفرنسي ، لضمان سيطرتها الفعلية على الفرعين ، (١٠٧) لتاتي تلك المقترحات والحلول وتصب في مصلحة البريطانيين بالدرجة الأولى وليحمل عام ١٩٣٤ أول انباء عن تصدير النفط العراقي الى موانئ البحرالابيض المتوسط .

كان كولبنكيان مهتماً كثيراً بتخفيض نسبة الضريبة على حصته النفطية الى ادنى حدٍ ممكن وعندما أصبحت شركة خطوط أنابيب البحر الأبيض المتوسط المحدودة (الكائنة في كندا) مسؤولة عن شؤون خط الأنابيب التابعة لشركة نفط العراق ، قدم كولبنكيان طلباً يروم فيه الحصول على موافقة الجماعات على منحه رخصة انشاء شركة المساهمات والاستثمارات (نيوفاندلاند) المحدودة ، (١٠٨) لتحمل أسهمه في شركة خطوط الأنابيب وقد أعطته الجماعات تلك الموافقة ، فساد الاعتقاد عند كولبنكيان انه سيخضع لضريبة دخل في كندا اقل مما لو كانت شركته

تحمل أسهمه في شركة خطوط الأنابيب ، لكن بعد فرض ضرائب جديدة في كندا عام ١٩٣٥ وفي محاولة للتهرب منها ألف كولبنكيان شركة جديدة هي شركة المساهمات والاستثمارات المحدودة (موناكو) في مدينة موناكو في فرنسا، لكي تشتري بربح قليل او بدون ربح النفط الخام الذي تسلمه شركة نفط العراق إلى شركته الكندية لتحل تدريجياً شركة موناكو محل الشركة ألكنديه وليتجمع أكثر الربح العائد لكولبنكيان من النفط الخام لدى شركة موناكو التي كانت تخضع لضريبة قليلة نسبياً، (١٠٩) وفي أواخر عام ١٩٣٨ بدل كولبنكيان اسم شركته من موناكو إلى شركة المساهمات والأملاك (موناكو) المحدودة. (١١٠)

المبحث الثالث / موقف كولبنكيان من اتفاقية الخط الأحمر.

عندما بدأت في شهر تموز عام ١٩٢٢ وانتهت في الحادي والثلاثين من شهر تموز عام ١٩٢٨ مفاوضات بين أطراف شركة النفط التركية في(اوستند ببلجيكا) تم فيها تسوية النزاعات الدائرة والتوقيع على (اتفاقية الخط الأحمر) ، (١١١) واهم ما ورد فيها ما نصت عليه المادة العاشرة بعدم السماح لأي عضو في شركة النفط التركية من الحصول على أي امتياز نفطي مستقل لا يتم عن طريق الشركة ذاتها وباسمها ، وحصلت الجماعة الأمريكية على نص أدخل ضمن المادة العاشرة يسمح لها تقديم طلب استئجار المناطق الخارجية وإذا حصلت عليه يمكنها التصرف بها لحسابها الخاص،(١١٢) لتكون شركة النفط التركية عن طريق اتفاقية الخط الأحمر قد أعطيت احتكاراً مطلقاً في امتياز وإنتاج النفط في العراق ، ولتمنح الاتفاقية المذكورة موطئ قدم للشركات الأمريكية في العراق ، ولتدفع بالشركات الأمريكية الأخرى(الغير مشمولة بالاتفاقية) للتوغل في منطقة الخليج العربي وهو ما تمثل بنشاط شركة نفط كاليفورنيا في نفط البحرين بعد حصولها على الامتياز في يوم الحادي والعشرين من شهر كانون الأول عام ١٩٢٨ ، لنكون أمام أول امتياز نفطي أمريكي مستقل في الخليج العربي. (١١٣)

اثار اكتشاف النفط في البحرين جشع الطامعين سواء شركة نفط العراق أو الشركات الأخرى للحصول على امتيازات نفطية جديدة في شبه الجزيرة العربية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة ولتحاول الشركات الثلاث الكبرى (شركة رويال دتش/ شل والانكليزية – الإيرانية والجماعة الأمريكية) عام ١٩٣٤ إقناع الفرنسيين و كولبنكيان بالموافقة على تعديل اتفاقية الخط الأحمر بقصد إعفاء البحرين والمملكة العربية السعودية من أحكام تلك الاتفاقية من دون جدوى ؛ لان ذلك الإعفاء سيمنع الفرنسيين و كولبنكيان من اخذ حصتهم على وفق ما تقتضيه اتفاقية الخط الأحمر ، لذا جابهوا كل المقترحات التي حاولت الوصول معهما الى تسوية برفض شديد رغم الإغراءات في قاعدة التسعير التي كانت تطالب بها فرنسا و كولبنكيان وقد أصر كولبنكيان على الاحتفاظ بحقه في منطقة الخط الأحمر في حالة عقد صفقة مع شركة نفط كاليفورنيا وأصر على حضور أية مفاوضات تحدث بهذا الشأن. (١١٤)

أدركت الشركات الثلاث الكبرى عدم إمكانيتها تجاهل طلب شركة النفط الفرنسية تخفيض السعر الذي يباع به النفط الخام العراقي ، لتعلن في شهر شباط عام ١٩٣٦ اتخاذها قراراً أجماعياً أوجبت فيه تعيين سعر النفط الذي

تسلمه شركة نفط العراق الى الجماعات المساهمة بمقدار يعادل سعر الكلفة حسب قواعد ضريبة الدخل البريطانية يضاف إليه شلناً واحداً فقط ، (١١٥) لتستجيب بهذا القرار لمطاليب كولبنكيان وشركة النفط الفرنسية ، جاءت موافقة الفرنسيين و كولبنكيان على السماح للشركات الثلاث الكبرى بإجراء مفاوضات مع شركة نفط كاليفورنيا حول نفط البحرين كتعويض جزئي على موافقتها على قضية السعر لكن تلك الموافقة لم تنه الموضوع لان على الجماعات في شركة نفط العراق ان تتفق فيما بينها أولاً بشان التعديلات المفروض إدخالها على اتفاقية الخط الأحمر قبل عقد أي اتفاق مع أي شركة خارجية ، ففي اليوم السابع من شهر آيار عام ١٩٣٧ أعلنت الجماعات توصلها إلى توافق فيما بينها ، ولتسلم الأطراف الثلاث الكبرى بحق الفرنسيين و كولبنكيان في اخذ ما يتناسب وحصتهم من أي نفط يشترى من شركة(كاليتكس) ، (١١٦) والسماح للفرنسيين بإنشاء مصفاة في نهاية خط الأنابيب كل ذلك كان يقدم للفرنسيين و كولبنكيان لإقناعهم على قبول صفقة البحرين ، لكن كولبنكيان ابلغ الجماعات في يوم الثالث عشر من شهر تموز عام ١٩٣٧ بوجوب إضافة بند آخر لمشروع اتفاقية البحرين قبل توقيعها لتكون مقبولة لديه ، بند نص صراحة على أعطاء كولبنكيان نفس الحقوق والشروط التي تعطى للفرنسيين وان تعرض عليه أية ترتيبات تجرى مع أية جماعة مثلما تعرض على الجانب الفرنسي ، بيد أن الجماعات رفضت تلك الشروط ، لأنها تعطيه حقاً في نفط البحرين يتمتع بمثله في نفط العراق ، لتتعقد المفاوضات وتحاول الجماعات بما فيهم الفرنسيين التوصل إلى تسوية مع كولبنكيان إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل، (١١٧) فاقترحت شركة رويال دتش / شل مشروع اتفاقية جديدة في شهر شباط عام ١٩٣٨ على ادارة شركة نفط العراق بعد (ان نفذ صبر الشركات الثلاث) ، على أن يعين بموجبها كلا من الجماعات الأربع الكبرى وكيلاً ينوب عنها في شراء نفط البحرين الخام ومنتجاته المصفاة ، وقد عرفت تلك الاتفاقية في مصادر التاريخ النفطي بـ (اتفاقية الوكالة)، اذ كانت موجهة بالدرجة الأولى ضد كولبنكيان لإجباره على الموافقة على صفقة البحرين والحيلولة دون استفادته منها والتنازل عن مطاليبه لأنه على وفق ما جاء في مقترح الشركة لا يكون لكولبنكيان حق تعيين وكيلاً عنه وبحسب رأي الجماعات أن شراء النفط عبر الوكلاء غير خاضع لمواد اتفاقية الخط الأحمر ، حينئذ سيحرم كولبنكيان من حصته ، لكن الخبير في شؤون النفط والعارف بالأعيب الشركات (كولبنكيان) أجابهم في هذا الصدد وهو يقارب العقد السابع من عمره قائلاً (لا يمكن أن يقنعني أي تهديد أو أي فذلكات قانونية متقنة ما لم يؤيدها قرار صادر من محكمة بأنه يجوزلإكثرية المساهمين في شركة نفط العراق استخدام الشركة ، لدعم سيطرتهم على الأسعار وما يتبع ذلك من منع المنافسة ، لدعم مشاريع الجماعات الاحتكارية وذلك لمجرد خدمة مصلحتهم الخاصة على حساب ضرر الشركة وأقلية المساهمين فيها) . (١١٨)

دخلت الجماعات في مأزق جديد ، لان إحالة كولبنكيان القضية الى التحكيم تعني فضح اتفاقية الخط الأحمر وإحراج الجماعات ، لتقرر في شهر أيار عام ١٩٣٨ توصلها الى اتفاق مبدئي يكون لكل فريق وكيل وبضمنهم كولبنكيان له الحق في اخذ حصته الأساسية من أي نفط خام ومنتجاته التي قد تشترى من منطقة الخط الأحمر (

والتي تشمل البحرين طبعاً) ومماثلة لامتياز شركة نفط العراق ، فان شركة النفط الفرنسية تشتري حصة كولبنكيان من نفط البحرين بعد تحديد الأسعار من لدن خبير نفطي وحسب رغبة كولبنكيان في ذلك ، ولا يفوتنا ان نذكر ان (اتفاقية الوكالة) كانت نافذة في عامي ١٩٣٨-١٩٣٩ ولم تكن وثائقها الرسمية موقعة ،(١١٩) وعندما حاولت الجماعات إجراء ترتيبات جديدة اندلعت الحرب العالمية الثانية في شهر ايلول عام ١٩٣٩ لتتوقف تلك المباحثات مؤقتاً. (١٢٠)

قدمت (اتفاقية الوكالة) ثروة طائلة الى كولبنكيان وعلى طبق من ذهب لما صار يحصل من خلالها على نسبة خمسة بالمائة من انتاج شركة امتيازات النفط المحدودة (التابعة لشركة نفط العراق) المستخرج من الأراضي البحرينية فضلا عن حصته في نفط العراق ويذكر لنا المؤرخ كريستوفر. تي راند ان بعض الشركات المستقلة عرضت على شركة المساهمات والاستثمارات المحدودة التابعة لكولبنكيان مبلغ قدره مائة مليون دولار مقابل شرائها حصصه في شركة نفط العراق (العراق والبحرين) وبعض المصالح المتعلقة بها في قطر وأبو ظبي وعمان لكن هذا العرض قوبل بالرفض لما كانت تدر به نسبته من مبالغ كثيرة . (١٢١)

منعت الحرب العالمية الثانية الجماعات في شركة نفط العراق من تسلم حصصهم من النفط الخام على وفق اتفاقية الخط الأحمر بسبب توقف أعمال الشحن مدة من الزمن ولما أعلنت القوات الفرنسية استسلامها للجيش الألماني في شهر تموز عام ١٩٤٠ قررت الحكومة البريطانية اعتبار الأشخاص والشركات المقيمين في فرنسا من الأعداء ، ليشمل هذا القرار كولبنكيان،(١٢٢) الذي كان يحمل الجنسية البريطانية، (١٢٣) ومتمتع بالحصانة الدبلوماسية كونه ملحقاً تجارياً بالسفارة الإيرانية في باريس لذا عد أجنبياً ومن الأعداء على وفق تلك الأوامر الصادرة ، ليغادر بعدها مكان إقامته في فندق (ريتز) في باريس متوجهاً الى لشبونة في البرتغال في شهر نيسان عام ١٩٤٢ ومقيماً فيها لتكون جميع حقوقه في شركة نفط العراق وحقوق شركة النفط الفرنسية في عهدة المراقب البريطاني لأموال العدو ، قبل أن تُلغى تلك الأوامر في شهر تموز عام ١٩٤٣ ويعود كولبنكيان إلى عضوية مجلس ادارة الشركة، (١٢٤) هدد كولبنكيان اللجوء إلى المحاكم للحصول على تعويض عن حصته التي لم يستلمها خلال المدة التي أطلقت عليه فيها صفة (العدو) ، لكن بعد اقتراحات متبادلة بينه وبين الجماعات الثلاث الكبرى في شركة نفط العراق وافقت الجماعات في يوم الثالث والعشرين من شهر آيار عام ١٩٤٥ على تعويضه بمبلغ خمسمائة وسبعة واربعون الف باون استرليني ، ولقاء هذا المبلغ اعطى كولبنكيان ابراء لكافة الجماعات عن جميع الطلبات الناشئة من أي عمل يتعلق بالنفط الخام أو المنتجات المصفاة في منطقة الخط الأحمر لغاية يوم التاسع من شهر شباط عام ١٩٤٥. (١٢٥)

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهكة مالياً وأخذت تعتمد على المعونات الأمريكية ، فلم تكن ترغب في منازعة الأمريكان بجدية مما فسح المجال لهم الانفراد بالساحة الدولية ، وكان موقف الجماعة الأمريكية (شركة استثمار الشرق الادنى) ، (١٢٦) من اتفاقية الخط الأحمر غير واضحاً خاصة بعد عودة شركة النفط

الفرنسية وكولبنكيان الى شركة نفط العراق ، فقد أبلغت تلك الجماعة بقية الفرقاء في شهر تشرين الأول عام ١٩٤٥ بانها غير ملزمة باخبارهم عما تشتريه من منتجات النفط ضمن منطقة الخط الأحمر اذ ادعت إن الاتفاقية مقتصرة على النفط الخام فقط ، فحاول كولبنكيان بحث تفسير الجماعة الأمريكية لاتفاقية الخط الأحمر في شهر آيار عام ١٩٤٦ في اجتماع علني لمجلس ادارة الشركة لكن تلك الجماعة رفضت الاستماع مدعية انها استشارت محامين بريطانيين واكدوا لها تفسيراتها ، لتعمل جاهدة على توسيع مصالحها في الشرق الأوسط عامة وفي المملكة العربية السعودية خاصة من خلال شراء حصة لها في (شركة النفط العربية الأمريكية) امتياز آرامكو، (١٢٧) وقد نظمت الجماعة الأمريكية إنذارات رسمية وجهتها الى الجماعات الأخرى في شركة نفط العراق في شهر كانون الأول عام ١٩٤٦ تبلغهم ان اتفاقية الخط الأحمر اصبحت لاغية ومنحلة. (١٢٨)

رفضت شركة النفط الفرنسية و كولبنكيان حجج الجماعة الأمريكية عد الاتفاقية ملغاة واحتج الطرفان من خلال محاميهم على عمل الجماعة الأمريكية ، فابلغ محامي كولبنكيان البريطاني (اللورد سيريل رادكليف) الممثل القانوني في شركة نفط العراق بإنه يرفض موقف الجماعة الأمريكية وان عملهم يهدد مصالح موكله بصورة خطرة وان كولبنكيان يرغب في ترتيب ودي للمحافظة على حقوقه المشروعة ، اما نوبار كولبنكيان، (١٢٩) فقد اتخذ لغة التهديد للشركات جميعا مذكرهم بما تحتويه خزانة والده من اوراق ووثائق تحرج الشركات وتخجلها أمام الرأي العام الغربي وأمام الدول المنتجة للنفط. (١٣٠)

كان كولبنكيان وشركة النفط الفرنسية يريدان المساهمة في اية حصة تحصل عليها الجماعة الأمريكية في شركة آرامكو لكنهم جوبهوا بالرفض ، لتقيم شركة النفط الفرنسية الدعوى على شركة استثمار الشرق الأدنى والجماعات الاخرى في شركة نفط العراق في المحاكم البريطانية في شهر شباط عام ١٩٤٧ وطلبت الشركة من المحكمة منع الجماعة الامريكية من العمل الا عن طريق شركة نفط العراق، وقد أيد كولبنكيان عمل الشركة الفرنسية ،لإنهما كانا يطلبان تعويضاً عن خرق اتفاقية الخط الأحمر ومثلما هو الحال دائما لم تكن الجماعات راغبة في نشر وثائقها في المحاكم ، لذا حاولت جميعها وبجدية التوصل الى حل واتفاق قبل المرافعات ، وقد استغرقت المفاوضات مدة عامين تقريبا قام فيها احد كبار موظفي شركة ستاندرد (نيوجرسي) بزيارة كولبنكيان في افيرا (الفندق الذي يقيم فيه في لشبونة) في شهر ايلول عام ١٩٤٧ مهد من خلالها الطريق للتفاوض معه ، فكان كولبنكيان فضلا عن تعويضه عن صفقة الآرامكو يريد سوقاً مضموناً لنفطه. (١٣١)

أصاب التوفيق مصالح الجميع وتوصلوا معاً الى توقيع (اتفاقية العناوين والوثائق الملحقة) في يوم الثالث من شهر تشرين الثاني عام ١٩٤٨، (١٣٢) وقد تضمنت إلغاء اتفاقية الخط الأحمر وسحب الدعاوى المقدمة الى المحاكم وتوسيع أعمال شركة نفط العراق وقد وردت في الاتفاقية الجديدة احكام خاصة بكولبنكيان اعطته الحق في اخذ ٣٧٥٠٠٠٠ طن من نفط التوزيعات الخاصة بدلاً من نسبة حصته الأساسية وخلال المدة ١٩٥٢-١٩٥٦ ، وعلى أن

يشتري خمسة بالمائة من النفط (حصته من شركة نفط العراق) بسعر الكلفة زائداً شلناً واحداً ، أما بعد عام ١٩٦٦ يكون وضع كولبنكيان وضع الجماعات الأخرى كل حسب حصته ، كما ضمنت له الجماعات سوقاً لتصريف نفطه من خلال توقيعها اتفاقية مستقلة معه على أن يحدد خبير نفطي أسعاره وفق أسعار الأسواق العالمية وله حق القبول أو الرفض دون تمييز منه بين جماعة وأخرى في البيع. (١٣٣)

أصبحت الجماعات بعد إلغاء اتفاقية الخط الأحمر ووفق الاتفاقية الجديدة حرة العمل في الأقسام الأخرى من منطقة الخط الأحمر ليست منفردة فحسب ومجتمعة أيضا وليبقى مشروع شركة نفط العراق أغنى وأهم ما يملكه كولبنكيان من مصالح نفطية جعلته من اثرياء العالم ، والتي أصبح دخله منها عشرين مليون دولار سنويا، (١٣٤) في حين تحمل لنا المصادر ان واردات العراق (حكومة وشعباً) من نفطه المستثمر من قبل شركة نفط العراق تراوحت ما بين نصف المليون والخمسة ملايين ونصف المليون دينار سنويا وخلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين. (١٣٥)

ما برحا الطمع والجشع يفارقان طاغوت النفط كالوست سركيس كولبنكيان وهو في سن زاد عن الثمانين عاماً ، فقد ذهب في منتصف عام ١٩٥٠ يطالب ادارة شركة نفط العراق وبشكل متزايد ان ترفع كمية انتاجها من نفط العراق ، (١٣٦) ليكسب اكبر قدر ممكن من الأرباح عبر حصته فيها.

توفى اغنى رجل في العالم الارمني الاصل كالوست سركيس كولبنكيان بتاريخ العشرين من شهر تموز عام ١٩٥٥، (١٣٧) عن عمر وصل الستة والثمانين عاماً ، اذ توفى في مقر اقامته في فندق (إفيرا) في مدينة لشبونة بالبرتغال ليترك ما سعى في جمعه طوال حياته لوريثه (نوبار) مخلفاً له ثروة طائلة من الاموال وصلت الى سبعين مليون دولار نقداً ، فضلاً عن مؤسسة ومصالح نفطية متعددة في مناطق مختلفة من العالم ، ولم يبقَ له الا مؤسسة تحمل اسمه ((مؤسسة كولبنكيان)) اتخذت من لشبونة مقراً لها، (١٣٨) وتاريخاً مليئاً بالأفكار والاعمال والأحداث والمواقف الشجاعة والفذة وحنكة ودهاء دبلوماسي لمن يقرأ قصة حياته ، ومنافع شخصية في جميع أروقة الساحة النفطية العالمية ، تاريخاً يدينه ومن معه في احتكار ونهب ثروات البلاد العربية عامة والعراق خاصة ولمدة طويلة من الزمن ولعل خير دليل لإدانة كولبنكيان ومن معه يأتي على لسانه عندما قال (رجال البترول كالقطط ، فلا يمكنك أن تقرر ، من سماعك لصوتهم ما إذا كانوا يقاتلون أو يغازلون) . (١٣٩)

الخـــاتمة

كالوست سركيس كولبنكيان ارمني الأصل ولد قرب مدينة اسطنبول في ٢٣ آذار عام ١٨٦٩ وهو من رعايا الدولة العثمانية حمل فيما بعد الجنسيتان البريطانية والإيرانية ، درس الابتدائية والثانوية في اسطنبول ثم سافر الى مرسيليا لتعلم اللغة الفرنسية ، حصل على البكالوريوس في الهندسة بمرتبة الشرف الأولى من لندن عمل مع أسرتهِ التي كانت تتاجر بالنفط الروسي في الأسواق العثمانية ، له مؤلفات عديدة وقيمة عن حقول النفط في باكو وتقارير

مهمة أكدت على إمكانيات العراق النفطية قربته للسلطان عبد الحميد الثاني ، تمتع بثقة الوزراء العثمانيين وعمل مستشاراً لدى الحكومة العثمانية واحتل مركزاً اجتماعياً مرموقاً ورافق اغلب الأنشطة النفطية في العراق . له الفضل في تأسيس البنك الوطني التركي الذي أصبح مديره فيما بعد ليعمل من خلاله على تشجيع الاستثمارات البريطانية في الدولة العثمانية ، دعا الى التقارب مع المصالح الألمانية بدلاً من منافستها .

بذل كولبنكيان جهوداً كبيرة في تأسيس شركة نفط العراق (التركية سابقاً) ليحصل على نسبة خمسة بالمائة من أسهمها ليكتسب ثروة وشهرة كبيرتين من تلك الحصة التي مابرحت تفارقه في جميع المصادر التاريخية التي تتناوله واتخذ تسميته منها .

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ولغضبه وعدم رضاه عن الجانب البريطاني على إعطائه نسبة الخمسة بالمائة ساند كولبنكيان انضمام المجموعة الفرنسية لتحل محل المجموعة الألمانية في شركة نفط العراق ومن ثم ساند المجموعة الأمريكية أيضاً للانضمام ؛ لتجنب السيطرة البريطانية التامة على الشركة ، لكن الجماعات في شركة نفط العراق حاولت إقصاء كولبنكيان من الشركة والسيطرة على حصته بفرضها تطبيق اتفاقية العمل المقرونة بسياسة الباب المفتوح ، لكن دبلوماسيته وتهديدهُ اللجوء إلى المحاكم وفضح أسرار الاتفاقيات دعت جميع الأطراف الاعتراف به كشريك أساسي في الشركة لا يمكن تجاهله .

لم تكن فكرة تصدير النفط العراقي عبر أنبوب متفرع إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط واتفاقية الخط الأحمر في ٣١ تموز عام ١٩٢٨ ، إلا من بنات أفكار كولبنكيان التي عادت إليه بثروة كبيرة وطائلة دعته إلى تأسيس شركة تدير أعماله النفطية حملت اسم ((المساهمات والاستثمارات المحدودة)) والتي كان ينقل مركزها من دولة إلى أخرى تهرباً من الضرائب .

تنقل كولبنكيان للعيش مابين اسطنبول ولندن وباريس ولشبونة ، لذا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية ولأقامته في باريس أعلنت بريطانيا آنذاك عد كولبنكيان من الأعداء لتعلن سيطرتها على حصته ، لكن الارمني الأصل لم يكن بالصيد السهل ولم يكتفِ بمحاولتهِ إنقاذ حصتهِ ، بل راح يطالب بتعويض عن قيمة حصتهِ التي لم يستلمها أثناء الحرب فكان له ما أراد .

كان كولبنكيان يمثل عقبة حقيقية أمام الجميع وعندما حاولت الجماعات في شركة نفط العراق إلغاء اتفاقية الخط الأحمر وحرمان كولبنكيان من فوائد الامتيازات الجديدة التي حصلت عليها في بعض مناطق الخليج العربي لم يستطيعوا الوصول الى غاياتهم إلا بعد موافقة وإرضاء كولبنكيان والاستجابة لشروطه وإعطائه حصتهِ دون أي نقص.

توفى كولبنكيان في ٢٠ تموز عام ١٩٥٥ في فندق ((ايفيرا)) في لشبونة بالبرتغال مخلفاً ورائهِ ثروة طائلة من سندات واسهم ومؤسسة نفطية وأعمال تجارية عديدة في مناطق مختلفة من العالم ومبلغ نقدي تجاوز السبعين مليون دولاراً أصبح مُلكاً لوريثه ((نوبار)) .

الهوامش والمصادر

١- اختلف بعض المؤرخين في كتابة اسمه واسم عائلته وهم واهمون في ذلك ، وكالوست من الأسماء المشهورة عند الأرمن ، فيسميه (يوسف إبراهيم يزبك) خالوست ، النفط مستعبد الشعوب ، الجزء الأول ، مطبعة الفن الحديث ، بيروت ، ١٩٣٤ ، ص٧٧ ، ويسميه (إبراهيم علاوي) كلاوست ، البترول العراقي والتحرر الوطني ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٣٩٠ . أما عائلته فقد سماها البعض (جونبكيان) ووردت عند بعضهم بصورة (جوليتكيان) ، راجع ، آندريه نوسشي ، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، ترجمة د. احمد محفل ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٢٨. ويسميه الدكتورصلاح العقاد(جولبنكيان)، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص١٣. بينما يسميه جواد العطار(غلبانكيان) ، تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١- ١٩٧٢ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص٢١ .

٢- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي ، الأصول التاريخية للنفط العراقي ، الجزء الأول ، مراجعة د . صاحب ذهب ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص.٨٦

٣- هارفي اوكونور ، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر مكاوي ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٣٧٠ . أما أندريه نوسشي فينسب سركيس وسيروب إلى الأصل الروسي وهي رواية يذكرها وحده، المصدر السابق، ص٢٨.

٤- حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق ، دار اليقظة العربية ، دمشق ، ١٩٥٨ ، ص٢٣ .

* لوروده في اغلب المصادر بهذا اللقب وتجنباً للتكرار وحباً في الاختصار سنطلق في هذا البحث من الآن ولاحقاً على ((كالوست سركيس)) لقب العائلة ((كولبنكيان)) .

٥- آندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص٢٨ . ينظر كذلك نوري عبد الحميد خليل العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥-١٩٥٢) ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٢٠ .

٦- جواد العطار ، المصدر السابق ، ص ص٢١-٢٢ .

٧- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

٨- هارفي اوكونور ، المصدر السابق ، ص٣٧٠ .

٩- حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص٢٨ .

١٠- يوسف حسين عمر، اسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)، دار الكتاب الثقافي، اربد، ٢٠٠٥، ص٦٦ .

١١- يذكر بعض المؤرخين ان السلطان عبد الحميد الثاني اصدر الفرمان عام ١٨٨٨ ، فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، الطبعة الثالثة ، مطبعة اشبيلية ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٣٠٤ . ومنهم من يقول انه صدر عام ١٨٨٩ ، يوسف إبراهيم يزبك ، المصدر السابق ، ص٧٧ .

١٢- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، دور احتكار النفط الدولي في العراق ، وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية الى الكونغرس الامريكي عن احتكار النفط الدولي ، كتاب وثائقي ، ترجمة محمد حديد ، منشورات البيان ، مطبعة الرابطة ، ١٩٦٠ ، ص٨ ، ينظر كذلك ، حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص ص٢٤-٢٧ .

١٣- سليم طه التكريتي ، معركة النفط في العراق ، الجزء الأول ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص١٣ .

١٤- المصدر السابق ، ص٢٣ .

١٥- المصدر السابق ، ص٣٧٠ .

١٦- يستغرب البعض من المؤرخين ومنهم العلوجي واللامي على قدرة وإمكانية كولبنكيان على تقديم مثل ذلك التقرير وهو في مرحلة المراهقة وبسن الحادية والعشرين ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

١٧- كان هاكوب باشا (وزير الخزانة) أوثق صديق لوالد كولبنكيان اما وزير المناجم فكان (سليم افندي) .

١٨- وهي عائلة روسية كانت لها علاقات تجارية مع عائلة كولبنكيان ولديها شركة نفطية تدعى (مازوت- بنيتو) وتملك زمام السيطرة على حقول النفط في باكو ، العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص ص٨٧-١١٣

١٩- يعد من كبار تجار الكيروسين في بريطانيا واشترك مع آل روتشيلد في إنشاء شركة (الكيروسين) لتسويق صادراتهم في بريطانيا ونقلها في البحر المتوسط وشريك في شركة (لين وماكندرو) للنقل والسمسرة البحرية في لندن ، للتفاصيل ينظر: مصطفى خليل ، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي ، الإسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ص٦٠٢-٦٥٠ .

٢٠- ويسميه البعض (نابليون البترول) انشأ اسطولاً لناقلات النفط عام ١٨٩٧ وتولى عجل القيادة في شركة شل الهولندية عام ١٩٠٠ ، هارفي اوكونور ، المصدر السابق ، ص٣٤١. ينظر كذلك : انتوني سامبسون ، الشقيقات السبع ، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته ، ترجمة سامي هاشم ، مراجعة د.اسعد رزوق ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ص٩٧-١٠١.

* قصد به الباحث ((الثلاثي)) لا النصرانية او وردة الثالوث .

٢١- ابرز الرحالة الذين اعتمد كولبنكيان على كتاباتهم كان الكولونيل الانكليزي (جسني) كما اعتمد على تقارير مهندسي شركة حديد الأناضول الذين زاروا العراق في الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

٢٢- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص ص٩٧-٩٨. ولم يجد الباحث في جميع المصادر الا عند المؤرخ آندريه نوسشي ان تقرير كولبنكيان كان عام ١٩٠٣ وساهم في صدور فرمان سلطاني في السابع من كانون الأول عام ١٩٠٣. المصدر السابق ، ص ٢٤ ، بينما مذهب لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية يقول ، ان تقرير كولبنكيان

حفز السلطان على تحويل مساحات شاسعة من أراضي العراق الى خزينته الخاصة وذلك عام ١٩٠٤ . المصدر السابق ، ص٨ .

٢٣- سبق له وان عمل مديراً عاماً للكمارك الإيرانية (الفارسية سابقاً) .

٢٤- انكليزي الجنسية من أصل كندي ولد في مقاطعة ديفونشاير عام ١٨٤٩ . عمل محامياً ومهندساً للمناجم وكان مضارباً في مشاريع التعدين في استراليا توفي في عام ١٩١٧ ، لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية المصدر السابق ، ص٨ . نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

٢٥- شمل الامتياز مساحة قدرها نصف مليون كيلومتر مربع أي ما يعادل خمسة أسداس البلاد ولمدة ستين عاماً ، للتفاصيل ينظر : العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص ص١٠٠- ١٠٨ .

٢٦- هارفي اوكونور، المصدر السابق ، ص٣٤١ .

٢٧- للتعرف على المزيد من المعلومات الخلصة بامتياز خط سكة حديد بغداد ١٩٠٢ ، ينظر،إبراهيم شريف ،الشرق الأوسط ، وزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد ،١٩٦٥ ، ص ص ٨٥- ٨٧ .

٢٨- سليم طه التكريتي ، المصدرالسابق ، ص .١٨

٢٩- تألفت الشركة برأسمال قدره تسعمائة الف جنيه استرليني ومديرها العام (ديتردنغ) .

٣٠- كان لين عضواً في ادارة الهولندية ــ الملكية وشركة شل .

٣١- مصطفى خليل ، المصدر السابق ، ص ص٦٤٧-٦٥٠ .

٣٢- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص١١٢ .

٣٣- هارفي اوكونور ، المصدر السابق ، ص٦٠ .

٣٤- مصطفى خليل ، المصدر السابق ، ص٦٥٧ .

٣٥- للتعرف على أسباب وظروف سقوط السلطان عبد الحميد الثاني ، ينظر يوسف حسين عمر، المصدر السابق ، ص ص٢٢٥-٣٠٩ .

٣٦- (كاسل) ألماني الأصل ولد في مدينة كولون ، نشأ في بريطانيا واخذ جنسيتها وكانت له يد في انجاح الانقلاب الذي اطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني ، توفي ١٩٢١ ، العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

٣٧- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٢٦ ، ينظر كذلك : العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص ٨٨

٣٨- آندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص.٣٤

٣٩- المصدر السابق ، ص٢٩ .

٤٠- للتعرف على امتياز "جستر" ينظر: إبراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص٤٤ ، ينظر كذلك : آندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص٣٦ .

٤١- المشهور بين المؤرخين في هذا الصدد ان البنك تأسس من قبل ((كاسل واللورد ريفلستوك)) فقط .

٤٢- حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص ص٣٣-٣٥ .

٤٣- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٢٦ ، ينظر كذلك د. محمد ازهر السماك ، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية ، الموصل ، ١٩٨٠، ص٤٠ .

٤٤- راشد البراوي ، حرب البترول في الشرق الأوسط ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص١٢١.

٤٥- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص.١٣٠

٤٦- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص٩ .

٤٧- وقد أُعطي لارنست كاسل نسبة ٤٠ بالمائة والبنك الوطني التركي نسبة ٢٠ بالمائة المتبقية ، ينظر آندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص ص٣٤-٣٥ .

٤٨- قاسم احمد العباس ، وثائق امتيازات النفط في العراق ، الجزء الأول ، كتاب ((وثائقي مطبوع بالرونيو))، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ص٨-٩ ينظر كذلك .

Stephen Hemsly Longrigg , oil in themlddle East, London, 1968, P30.

* ثم تغير اسمها في حزيران عام ١٩٢٩ ليصبح (شركة نفط العراق المحدودة).

٤٩- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

٥٠- وهي شركة فرعية لشركة رويال دتش / شل ومسجلة في لندن ، ينظر قاسم احمد العباس ، المصدر السابق ، ص١٠ .

٥١ – لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص١٠ ، ينظر كذلك راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص١٢١ . وآندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص ص٣٩-٤٠ ، وبعض المؤرخين يدمج حصة كولبنكيان مع حصة البنك الوطني التركي ، ينظر: إبراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص٤٢ .

52- Stephen Hemsly Longrigg , op . cit , P30.

٥٣- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص١٤٧ ، يوسف إبراهيم يزبك ، المصدر السابق ، ص٩٠ .

٥٤- لان الأراضي التي يشملها امتياز دارسي بعيدة عن البحر وان نقل نفطها الى الخليج العربي يكلفهم نفقات جسيمة جداً ، وتعتو ره صعوبات ومعوقات فنية وجغرافية خطيرة ، لمزيد من التفاصيل حول موضوع الأراضي المحولة ومحاولات نقل النفط الإيراني عبر العراق ، ينظر إبراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص٤٢ ، ينظر كذلك : العلوجي واللامي ،المصدر السابق ، ص ص١٥٣-١٦٠ .

55 -Stephen Hemsly Longrigg , Op . cit , p31 .

٥٦- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٢٨ .

٥٧ – حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص ص٣٥-٣٦ .

٥٨- آندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٥-٤٧ .

٥٩- اذ أعطى مجلس الشركة نسبة ٤٧،٥٪ من الأسهم الى البنك الوطني التركي و٢٥٪ الى البنك الألماني و٢٢،٥٪ الى شركة نفط الانكلو – ساكسون و٥٪ الى كولبنكيان . ينظر: سليم طه التكريتي ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

٦٠- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

٦١- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

٦٢- إبراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص ص٤٤-٤٥ .

٦٣- المصدر السابق ، ص٣٧١ .

٦٤- مثل الحكومة الألمانية في توقيع الاتفاقية (فون كولمان) مستشار السفارة الألمانية في لندن . ومثل الحكومة البريطانية السير اير كرو.

65 -Christopher T. Rand, Making democoracy safe for oil men and the Islamic East , Boston , 1975, PP 219-358.

٦٦- قاسم احمد العباس ، المصدر السابق ، ص ص١٠-١٣ .

٦٧- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص.١٦٩

٦٨- هارفي اوكونور ، المصدر السابق ، ص٣٧١ .

٦٩- المصدر نفسه ، ص٣٧١ .

٧٠- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .

٧١- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

٧٢- المصدر نفسه ، ص٣٠ .

٧٣- آندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص٦٤ ، ينظر كذلك ،هاكوب ق. توريانتز ، نفط و دماء ، ترجمة عبد الغني الخطيب ، مطبعة البيان، بيروت، ١٩٦٢ ، ص٩٢ .

٧٤- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص١٨٣ .

٧٥- أهمها (شركة شل وشركة النفط الآسيوية وشركة ستاندرد اويل وشركة مكسيكان إيغل والشركة الانكليزية – الإيرانية وأخواتها وشريكاتها في البر والبحر) ينظر ، يوسف إبراهيم يزبك ، المصدر السابق ، ص٢٣٠

٧٦- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص ص١٨٧- ١٨٨ .

٧٧- آندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص ص٦٥-٦٦ .

٧٨- وعليه أصبحت حصص شركة النفط التركية موزعة كالآتي : ٥٠٪ لشركة النفط الانكليزية- الإيرانية ، و ٢٥٪ للشركة الهولندية ـ الملكية رويال دتش /شل ، و٢٥٪ لفرنسا على أن تدفع حصة كولبنكيان البالغة ٥٪

من حصة شركة النفط الانكليزية ـ الإيرانية والهولندية الملكية بالتساوي ، ولا يفوتنا ان نذكر بأنه عملياً أصبحت الهولندية ـ الملكية تحت السيطرة الانكليزية ، للمزيد من التفاصيل ينظر إبراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص٥٠ .

٧٩- للتعرف أكثر على اشتراك فرنسا في شركة النفط التركية ، ينظرهنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، الجزء الأول، ترجمة سليم طه التكريتي، الطبعة الأولى ، مطبعة الفجر ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص٢١٩-٢٢١ .

** قاسم احمد العباس ، المصدر السابق ، ص١٠ .

٨٠- كان وراء ذلك التغير والاندفاع أسباب عدة منها ، (١) ان المصادر المحلية للنفط في الولايات المتحدة أخذة بالنضوب لما قدمته للحلفاء في الحرب من منتجات نفطية بلغت ٨٠ بالمائة من مجموع الاستهلاك الكلي يقابله زيادة في الاستهلاك المحلي .(٢) رفض الحكومة البريطانية السماح لفرق المسح الأمريكية من دخول العراق .(٣) وصول اخبار اتفاقية سان ريمو السرية لأمريكا وما نتج عنه من إثارة شعور العداء ضد بريطانيا واتهامها بالاستيلاء على حقول النفط في اسيا ، ينظر: لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص ص ١٤-١٥ ،ينظر كذلك : محمد ازهر السماك ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

٨١- للتعرف على المزيد من المعلومات الخاصة بجذور التنافس البريطاني الأمريكي حول نفط العراق ينظر ، طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه (١٩٢٨-١٩٣٩)، منشورات وزارة الثقافة والأعلام ، بغداد ،١٩٨٢، ص ص ٤٢-٤٧ .

٨٢- وهذه الشركات هي(المكسيك ، تكساس ، الخليج ، الاطلنطيك ، سنكلير ، ستاندرد نيويورك ، ساندرد نيوجرسي) .

٨٣- آندريه نوسشي ، المصدر السابق ، ص٧٨ ، ينظر كذلك : هارفي أوكونور ، المصدر السابق ، ص٣٧٣ .

٨٤- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص ص٢٤٠-٢٤٢ .

٨٥- أضف لذلك مجموعة من الاحداث في تركيا عرقلت المفاوضات منها الحرب التركية – اليونانية وإلغاء تركيا معاهدة سيفر ومطالبتها بولاية الموصل ونفطها.

٨٦- كان الفرنسيون والشركة الهولندية الملكية رويال دتش / شل ، يروجون لفكرة مساواة الحصص لتجنب شركة النفط الانكليزية – الإيرانية من السيطرة على شركة النفط التركية سيطرة تامة .

٨٧- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص٢٩٧ .

٨٨- للتعرف على بنود اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩١٤ ، ينظر : ص ص ٧- ٨ من بحثنا هذا .

٨٩- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ، ص٢٩٧ .

٩٠- وهو ما نصت عليه اتفاقية سان ريمو في نيسان عام ١٩٢٠ الموقعة بين بريطانيا وفرنسا .

٩١- صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص١٣ .

٩٢- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٦٣ .

٩٣- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص٢٨ .

٩٤- رسالة من كاي ويلمان مساعد المستشار العام لشركة نفط ستاندرد نيوجرسي والقائم بالمفاوضات مع شركة النفط التركية في لندن الى السيد تيكل (عضو في شركة ستاندرد نيوجرسي) في شهر ايلول عام ١٩٢٤ .

٩٥- ا ن موقف الحكومة البريطانية جاء لخشيتها ان توقيع الاتفاق بين العراق والشركة سيدفعه الى المحاكم ، وربما ينسحب الامريكيون من الشركة ويحاولوا الحصول على طلب امتياز خاص بهم من الحكومة العراقية المباشرة ، نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ص٦٤-٩٦ .

٩٦- لجنة التجارة الاتحادية الامريكية ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

٩٧- المصدر نفسه ، ص ص٢٩-٣٠ .

٩٨- صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص١٣ .

٩٩- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٩٧ ، ينظر كذلك هارفي اوكونور ، المصدر السابق ، ص٣٧٦ . وللتعرف على بنود امتياز ١٤ آذار ١٩٢٥ ، ينظر عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي ، الأصول التاريخية للنفط العراقي ، الجزء الثالث ، دار الحرية ، بغداد ،١٩٧٧ ، ص ص٧٨-١١٠.

١٠٠- العلوجي واللامي ، المصدر السابق ،الجزء الثالث ، ص ٣٤٦ .

١٠١- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، المصدر السابق ، ص٣٠ .

١٠٢- المصدر نفسه ، ص٣١ .

103-christopher .Rand , op.cit, P 188 . *أصبح يطلق عليها شركة نفط العراق (Iraq petroleum company. I.P.C) اعتباراً من الثامن من شهر حزيران عام ١٩٢٩، محمد ازهر السماك ، المصدر السابق ، ص .٤٨

١٠٤- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص ص٣١-٣٣ .

١٠٥- أنتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص١٠٥ .

١٠٦- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ص١٥٤-١٩٤ .

١٠٧- المصدر نفسه ، ص ص١٩٥-١٩٦ .

١٠٨- شركة مؤسسة بمقتضى قوانين دومينيون كندا والتي يقع مركزها في بناية بنك الدومنيون شارع الملك في مدينة تورنتو ، ينظر قاسم احمد العباس ، المصدر السابق ، ص٨١ .

١٠٩- كان لكولبنكيان اتفاقاً موقعاً مع شركة النفط الفرنسية في يوم الحادي والثلاثين من شهر تموز عام ١٩٢٨ حول شراء حصته من النفط الخام وفق سعراً يحدده خبير نفطي ، ينظر : ص١٣ من هذا البحث .

١١٠- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠- ٧١ .

١١١- سميت هذه الاتفاقية بهذا الاسم لأنها حددت المناطق التي تشملها على الخارطة باللون الأحمر وهي تركيا الأوربية وتركيا الآسيوية (وتضم الأناضول وشبه الجزيرة العربية وسوريا وفلسطين والعراق) وبعض الجزر في البحر الأبيض المتوسط . أي عموم أراضي الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى باستثناء الكويت وإيران ، ينظر: محمد جواد العبوسي ، البترول في البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ص١١-١٣ ، ويذكر انتوني سامبسون ان كولبنكيان هو الذي حدد على الخارطة باللون الأحمر فاتخذت تسميتها ، المصدر السابق ، ص١٠٤ ، ينظر كذلك : جواد العطار ، المصدر السابق ، ص٢٨ .

١١٢- قاسم احمد العباس، المصدر السابق ، ص ص٧٨-٩٥ .

١١٣- طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ، ص ص٤٩-٥٣ .

١١٤- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص ص٤٦-٥٢ .

١١٥- المصدر نفسه ، ص٥٣ .

١١٦- وهي شركة نفطية أمريكية تألفت من اندماج شركتي كاليفورنيا وتكساس ، سنة ١٩٣٦ بعد بيع شركة كاليفورنيا نصف امتيازها في البحرين والمملكة العربية السعوديةالى شركة تكساس لقاء شرائها منها نصف مؤسسة البيع التابعة لها لذا كانت كاليتكس عام ١٩٣٧ مستعدة لإنتاج وتصفية وبيع النفط .

١١٧- المصدر نفسه ، ص ص٥٤-٥٥ .

١١٨- رسالة موجهة من كولبنكيان إلى ابنه نوبار الذي كان يمثله كعضو في مجلس ادارة شركة نفط العراق ، وقد قرئت في اجتماع مجلس إدارة الشركة بتاريخ السابع عشر من شهر شباط عام ١٩٣٨ .

١١٩- المصدر نفسه ، ص ص٥٦-٦٦ .

١٢٠- طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص.١٠٠

121- OP. Cit , p203.

١٢٢- وشملت هذه القرارات أيضا شركة النفط الفرنسية لكن ألغيت بحقها فيما بعد في عام ١٩٤٥ .

١٢٣- يذكر مازن البندك ، إن كولبنكيان كان يحمل الجنسيتين الإيرانية والبريطانية ، قصة النفط ، الطبعة الأولى ، دار القدس ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٧٧ ، ينظر كذلك : جواد العطار ، المصدر السابق ، ص٧٨

١٢٤- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص ص٧٩-٨٠ .

١٢٥- المصدر نفسه ، ص ص٨٣-٨٤ .

١٢٦- تمثلها شركتي (نفط ستاندرد نيوجرسي وسوكوني فأكوم) .

١٢٧- للتعرف على المزيد من المعلومات حول امتياز شركة النفط العربية الأمريكية (آرامكو) ، ينظر مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ص٦٤-٧٦ ، انظر كذلك : ميكائيل بروكس ، النفط والسياسة الخارجية ، ترجمة غضبان السعد ، مطبعة الشعب، بغداد ، ، ١٩٥١ ، ص ص ١٠٤-١١١ ، وجواد العطار ، المصدر السابق ، ص ص٧٤-٨٢ .

١٢٨- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ،المصدر السابق ، ص ص٨٥-٨٨ .

١٢٩- وحدهما العلوجي واللامي يذكران ان نوبار هو حفيده ، المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص٩٠ .

١٣٠- مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ص٧٧-٧٨ .

١٣١- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص ص٨٥-٩٠ ، ينظر كذلك: انتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

١٣٢- يذكر مازن البندك ان الاتفاقية وقعت ليلة الأحد الموافق الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٨ في قاعة الفندق الذي يسكن فيه كولبنكيان والذي أناب عنه في التوقيع ابنه نوبار بعد رفضه استقبال أي من مندوبي الشركات التي حاولت المساس بمصالحه ، المصدر السابق ، ص٧٨ .

١٣٣- لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص ص٩١-٩٤ .

١٣٤- انتوني سامبسون، المصدر السابق، ص١٥٢، ويذكر مازن البندك، أن دخله السنوي كان عشرين مليون جنيه إسترليني، المصدر السابق، ص٧٨، ويذكر جواد العطار أن دخله كان خمسين مليون دولار سنوياً، المصدر السابق، ص٢٨ .

١٣٥- للتعرف على المزيد من المعلومات الخاصة بواردات العراق من النفط ، ينظر عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، مطبعة الرسالة ، القاهرة، ١٩٥٥ ، ص ص١٨٠-١٨٢ .

١٣٦- نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٣٧٨ .

١٣٧- وجد تاريخ وفاته اسفل صورته الشخصية التي نشرتها (مؤسسة كولبنكيان) في لشبونة عام ١٩٧٢ ، اذ كان يرأسها (دي آزيريدو برديكاد) خلفاً لنوبار كولبنكيان الذي سار على نهج والده حتى وفاته في باريس عام ١٩٧٢

١٣٨- العلوجي واللامي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ص٨٩-٩٠، ينظر كذلك: نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص٢٠ .

١٣٩ - إنتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص٩٣ .

قائمة المصادر

أولاً	الكتب الوثائقية
١ ـ	قاسم احمد العباس، وثائق امتيازات النفـــــــــــط في العراق ، الجزء الاول ، كتاب وثائقي (مطبوع بالرونيو) ، مطبـــــــــــعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٢ ـ	لجنة التجارة الاتحادية الامريكية ، دور احتكار النفـــــــــط الدولي في العراق، وهو الفصـــــــــل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية المقدم الى الكونغرس الامريكي عن احـــــتكار النفط الدولي، ترجمة/ محمد حديد منشورات البيان مطبـــعة الرابطة ، بغداد ،١٩٦٠.

ثانياً	الكتب العربية
١-	إبراهيم شريف ، الشرق الاوسط ، وزارة الثقافة والارشاد ، بغداد ، ١٩٦٥ .
٢-	إبراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت ، ١٩٦٧ .
٣-	جواد العطار ، تاريخ البترول في الشرق الأوسط (١٩٠١- ١٩٧٢)، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٧ .
٤-	حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق ، دار اليقظة العربية ، دمشق ، ١٩٥٨ .
٥-	راشد البراوي ، حرب البترول في الشرق الأوسط ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
٦-	سليم طه التكريتي ،معركة النفط في العراق ، الجزء الأول ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٢ .
٧-	صلاح العقاد، البترول و أثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣ .
٨-	طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ، (١٩٢٨-١٩٣٩)، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٨٢.
٩-	عبد الحميد العلوجي وخضيرعباس اللامي ، الأصول التاريخية للنفط العراقي (مراجعة ، صاحب ذهب ، الجزء الأول فقط) الأجزاء (الأول والثالث) ، دار الحرية ، بغداد، (١٩٧٣ – ١٩٧٧) .
١٠-	عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
١١-	فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، الطبعة الثالثة ، مطبعة اشبيلية ، بغداد ، ١٩٧٧ .

١٢-	مازن البندك ، قصة النفط ، الطبعة الأولى ، دار القدس ، بيروت ، ١٩٧٤ .
١٣-	محمد ازهر السماك ، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية ، الموصل ، ١٩٨٠ .
١٤-	محمد جواد العبوسي ، البترول في البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
١٥-	مصطفى خليل ، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي ، الإسكندرية ، ١٩٧٠ .
١٦-	نوري عبد الحميد خليل العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥-١٩٥٢)، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٨٠ .
١٧-	يوسف إبراهيم يزبك، النفط مستعبد الشعوب، الجزء الأول، مطبعة الفن الحديث، بيروت، ١٩٣٤
١٨-	يوسف حسين عمر، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)، دار الكتاب الثقافي، اربد ، ٢٠٠٥ .
ثالثاً	الكتب المترجمة
١-	إنتوني سامبسون، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة / سامي هاشم، مراجعة د. اسعد رزوق الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.
٢-	آندريه نوسشي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة / د. احمد محفل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١ .
٣-	ميكائيل بروكس، النفط والسياسة الخارجية، ترجمة / غضبان السعد، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٥١
٤-	هارفي اوكونور ، الأزمة العالمية في البترول ،ترجمة / عمر مكاوي ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
٥-	هاكوب . ق توريانتز ، نفط ودماء ، ترجمة / عبد الغني الخطيب ، مطبعة البيان ، بيروت ، ١٩٦٢
٦-	هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة / سليم طه التكريتي ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، مطبعة الفجر ، بغداد ، ١٩٨٩ .
رابعاً	الكتب الاجنبية
	1- Christopher. T . Rand , making demoCoracy safefor oilmen and the Islamic East , Boston , 1975. 2- Stephen .Hemsly Longrigg , oil in the middle East , London , 1968.